



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر



كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي .
الشعبة: علوم التسيير .
تخصص: إدارة بنكية .
بعضوان:

دور الجهاز المصرفي في تمويل المقاولاتية دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL سعيدة 2023

تحت إشراف الأستاذ:

• د. عيود محمد فوزي .

من إعداد الطلبة:

• محمدرحمان عثمان .

• دفا س عبد القادر الرفيق .

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/14

أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا .

أ. الدكتور . محمود العوني

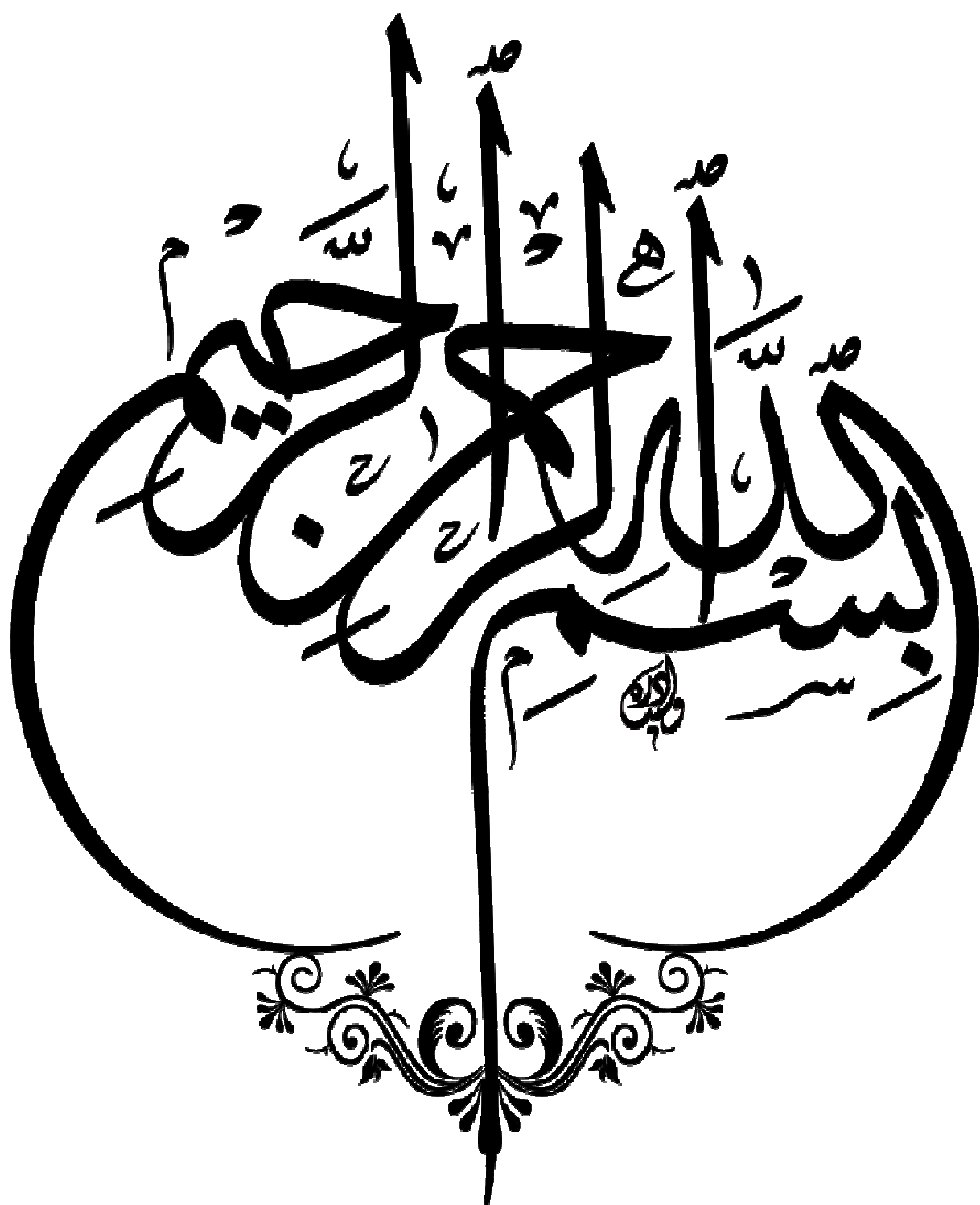
مشرفا .

أ. الدكتور . عيود محمد فوزي

ممتحنا .

أ. الدكتور . بوعلي هشام

السنة الجامعية: 2023/2022.



إهداء

إلى من علمني أن النجاح كفاح، قدوتي،

الوالدين الكريمين

إلى عائلتي

إلى كل زميلاتي وزملائي سعيد عمارة

في قسم علوم التسيير

كما أتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز
هذا العمل .

شكرا جزيلاً جزاكم الله كل خيرا

اللقب والاسم

عمر عامر عثمان .

إهداء

إلى من علمني أن النجاح كفاح، قدوتي،

الوالدين الكريمين

إلى عائلتي

إلى كل زملائي

في قسم علوم التسيير

وأخص بذكري الأستاذة عامر إيمان

شكرا جزيلا

اللقب والاسم

• دفااس عبد القادر .

شكر وعرفان

انطلاقاً من قوله تعالى:

«ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم»

أحمد الله أن أنعم علي بإنجاز هذا العمل والشكر له أن وفقني لإخراجه إلى النور، وبموجب ذلك أتوجه بشكري الجزيل إلى: الدكتور المشرف عيدود محمد فوزي.

كما أتقدم بخالص امتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه على ما بذلوه من جهد في قراءة بحثنا العلمي وتصحيحه ثم تقويمه.

كما أشكر كل من له فضل علي ومن أسدى معروفاً أو توجيهاً أو إرشاداً.

الملخص:

حاولنا من خلال دراستنا تبين دور الجهاز المصرفي في تمويل قطاع المقاولاتية مسلطين الضوء على ماهية الجهاز المصرفي ووظائفه وكذا قطاع المقاولاتية وحاولنا التعرف على أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك التنمية المحلية.

و من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا إلى أن التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي الجزائري قد ساهمت بشكل فعال في تفعيل النشاط المقاولاتي سواء في بعث مؤسسات جديدة أو دعم مؤسسات قائمة بالفعل .حيث بعد القيام بالدراسات و التحليلات اللازمة كما وجدنا أن لواقع التمويل المصرفي تأثير كبير على النشاط المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي ، المقاولاتية ، التمويل.

Abstract:

Through our study, we tried to demonstrate the role of the banking system in financing the contracting sector, highlighting what the banking system is and its functions, as well as the contracting sector, and tried to identify the types of loans granted by the Local Development Bank.

Through a theoretical and applied study, we found that developments in the Algerian banking system have effectively contributed to the activation of contracting activity both in the resurgence of new institutions and in support of existing institutions. After the necessary studies and analysis, we also found that the reality of banking financing has a significant impact on contracting activity.

Keywords: Banking system, Entrepreneurship , financing.

ص	الفهرس
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
-	الملخص
-	الفهرس
أ-ج	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجهاز المصرفي و المقاولاتية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري.
3	المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصرفي الجزائري.
4	المطلب الثاني: هيكل الجهاز المصرفي.
7	المطلب الثالث: أهمية وخصائص الجهاز المصرفي.
8	المطلب الرابع: أنواع البنوك الجزائرية.
10	المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات.
10	المطلب الأول: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني.
10	المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في مرحلة التخطيط المالي.
13	المطلب الثالث: التحول نحو اقتصاد السوق.
13	المطلب الرابع: النظام البنكي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 90-10.
15	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية.
16	المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية وأهميتها.
20	المطلب الثاني: ثقافة وروح المقاولاتية.
22	المطلب الثالث: المرافقة المقاولاتية .
25	المطلب الرابع: دور المقاولاتية و معيقاتها .
28	ملخص الفصل
الفصل الثاني: التمويل المصرفي و أنواع القروض.	
30	تمهيد

31	المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية .
31	المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية .
32	المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية .
33	المطلب الثالث: خصائص القروض المصرفية .
34	المطلب الرابع: أسباب اللجوء الى قروض قصيرة الأجل .
35	المبحث الثاني: أنواع القروض المصرفية .
35	المطلب الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال .
39	المطلب الثاني: القروض المقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار .
39	أولا : عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات
40	ثانيا : القرض الايجاري
41	المطلب الثالث: تعريف خطابات الضمان .
44	المطلب الرابع : أهمية خطاب الضمان .
49	ملخص الفصل
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمؤسسة BDL سعيدة.	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك التنمية المحلية BDL .
52	المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية BDL.
54	المطلب الثاني: تعريف مؤسسة بنك التنمية المحلية BDL سعيدة .
54	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
57	المطلب الرابع : المهام و آفاق الخدمة المصرفية للمؤسسة .
58	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية .
58	المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة
58	المطلب الثاني: مصادر الحصول على المعلومات .
61	المطلب الثالث: التحليل الوصفي للدراسة الميدانية .
71	المطلب الرابع : نتائج الاحصاء الوصفي و اختبار الفرضيات .
84	ملخص الفصل
86	الخاتمة العامة
90	قائمة المصادر والمراجع

93	الملاحق
----	---------

ص	قائمة الجداول
12	الجدول رقم 01 : مقارنة معدلات الفائدة بالنسبة للقروض .
18	الجدول 02 : الفرق بين المسير و المقلول .
60	الجدول رقم 03: معامل ألفا كرونباخ للإستبانة ككل ولمجالاتها.
61	الجدول رقم 04: توزيع الجنس .
62	الجدول رقم 05 : يمثل توزيع العمر
63	الجدول رقم 06: يمثل المستوى التعليمي .
65	الجدول رقم 07: يمثل الخبرة المهنية .
66	الجدول رقم 08 : يمثل حجم المؤسسة الممولة.
67	الجدول رقم 09 : يمثل نوعية النشاط.
69	الجدول رقم 10 : يمثل حجم التمويل المقدم.
71	الجدول رقم 11 : معايير تحديد الاتجاه .
71	الجدول 12 : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول المتعلقة باللموسية .
72	الجدول 13: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني المتعلقة بمحور الاعتمادية.

73	الجدول 14: النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثالث المتعلقة بالإستجابة .
74	الجدول 15: النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الرابع المتعلقة بواقع التمويل المصرفي.
75	الجدول 16 : النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الرابع المتعلقة بالنشاط المقاولاتي.
77	الجدول 17: اختبار التوزيع الطبيعي .
78	الجدول 18 : نتائج اختبار معامل الانحدار متعدد لتأثير أبعاد الجهاز المصرفي على النشاط المقولاتي .
78	الجدول 19: يبين معنوية الانحدار .
79	الجدول 20 : التأثير الجوهري للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
80	الجدول 21: يوضح علاقة الارتباط بين الاستجابة و النشاط المقاولاتي .
81	الجدول 22: يبين كيفية اختبار الفرضية الثانية بإختبار Mann–Whitney
83	الجدول 23: يبين كيفية اختبار الفرضية الثالثة بإختبار Kruskal–Wallis

ص	قائمة الأشكال
54	الشكل 01 : الهيكل التنظيمي للوكالة .
61	الشكل 02 : توزيع الجنس.
63	الشكل 03 : توزيع العمر
64	الشكل 04 : المستوى التعليمي .
65	الشكل 05 : توزيع الخبرة المهنية حسب العينة للأفراد .
67	الشكل 06 : توزيع حجم المؤسسة الممولة.
68	الشكل 07 : توزيع نوعية النشاط.
70	الشكل 8 : توزيع يمثل حجم التمويل المقدم



المقدمة العامة

مقدمة

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي في جميع اقتصاديات الدول حيث يتكفل بتغطية الاحتياجات المالية الكبيرة و توفير السيولة اللازمة لتسيير النشاط الاقتصادي ، حيث إن التغيرات المتسارعة في الإقتصاد العالمي في مختلف المجالات، تمثل نقطة تحول نحو مفاهيم جديدة، حيث أخذ الاهتمام بالمقاولاتية يتزايد يوم بعد يوم إدراكا لأهمية دورها في الإقتصاد الوطني .حيث تتمتع كل المشاريع بسمات و خصوصيات مميزة كالمرونة و القدرة على التغير السريع و ايضا القدرة على الابتكار ، و بالتالي سيكون للجهاز المصرفي في دعم المقاولاتية مردودا إيجابيا على البيئة و نمو الإقتصاد الوطني ككل .و نظرا لان بعض المشاريع تفتقر الى رؤية و خطة واضحة لأهدافها المستقبلية لذلك فإن موضوع الدعم و المرافقة و تشجيع هذه المؤسسات و تمويلها يلقي إهتماما كبيرا و متزايد على المستوى الدولي و المحلي .

و باعتبار الجزائر كغيرها من الدول التي سارعت إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الإقتصادي و حل المشكلات التمويلية للمشاريع ، وذلك بإقامة أجهزة حكومية و هيئات متخصصة في منح الدعم المالي للمؤسسة و مرافقتها. التمويل المصرفي أهم محرك تقوم عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعظم انشغال تسعى الدولة للاهتمام به وتوفيره بصفة دائمة ومستمرة، ومن أجل التوفيق بين متطلبات البنوك واحتياجات المؤسسات تم وضع عدة آليات وتدابير مساعدة قد تحد من المشاكل والصعوبات التي يواجهها كل منهما، وباعتبار البنوك أهم مصدر للتمويل في النظام المالي والمصرفي الجزائري والذي يمكن توجيهه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنحاول إبراز الدور الذي تسعى إليه البنوك الجزائرية في تأمين التمويل المناسب لهذه المؤسسات.

• الإشكالية:

➤ ما مدى إسهامات الجهاز المصرفي في دعم النشاط المقاولاتي ؟

• الأسئلة الفرعية:

➤ ما هي الآليات المستعملة من طرف الجهاز المصرفي في تمويل قطاع المقاولاتية؟

➤ لماذا الإهتمام بالمقاولاتية وما إطارها النظري؟

➤ هل يستخدم بنك التنمية المحلية في تمويل قطاع المقاولاتية انواع مختلفة من القروض؟

• الفرضية الرئيسية:

➤ يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للجهاز المصرفي على النشاط المقاولاتي.

• الفرضيات الفرعية:

➤ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة والنشاط المقاولاتي لدى المقاولين

المقترضين من بنك التنمية المحلية سعيدة.

➤ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقاولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية

سعيدة تعزى لمتغير حجم المؤسسة.

➤ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقاولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية

سعيدة تعزى لمتغير حجم التمويل المتحصل عليه.

• المنهجية

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك التعرف على المفاهيم المتعلقة

بالجهاز المصرفي ودوره في تنامي النشاط المقاولاتي أما الجانب التطبيقي فقد تم التطرق إلى المنهج

التحليلي و ذلك من خلال القيام بدراسة حالة بنك التنمية المحلية سعيدة و أيضا استخدام بعض المقابلات

مع بعض المقاولين المقترضين من المؤسسة.

• أهداف الدراسة

➤ إبراز مختلف انواع التمويلات قصيرة و طويلة الأجل الممنوحة من طرف البنوك حتى يتسنى

للمؤسسات الاقتصادية اختبار ما يتوافق مع حاجياتها و امكانياتها

➤ إبراز الدور الفعال للجهاز المصرفي كأسلوب إيجابي للنهوض بالنشاط المقاولاتي.

➤ تسليط الضوء على واقع التمويل لقطاع المقاولاتية في الجزائر.

• أهمية الدراسة

- إبراز إسهامات و الإجراءات المقدمة من طرف الجهاز المصرفي ككل في إطار ترقية المقاولاتية .
- الإهتمام بالمشاريع المقاولاتية و التعرف على أهم المعوقات .
- رغبتنا في إلقاء الضوء على المقاولاتية وأهميتها في المجال الاقتصادي.
- الاستخدام المتزايد للقروض المصرفية مقارنة بباقي التمويلات المتاحة.

• صعوبات الدراسة

- صعوبات الحصول عل المعلومات و الإحصائيات الدقيقة من طرف المؤسسة المعنية .
- كثرة المراجع و المعلومات في مفهوم المقاولاتية مما شكل تزامم في عناصر الموضوع .
- قلة الدراسات ومحدوديتها نسبيا في الموضوع.

• الدراسات السابقة

➤ الدراسات السابقة باللغة العربية .

1- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير بعنوان " نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، الجودي محمد علي جامعة محمد خيضر - بسكرة-2015 لقد توصل من خلال دراسته إلى:

- وجد أن خلال إحصائيات قد تم التطرق إليها إلى أن تزايد أعداد الأنشطة المقاولاتية في مختلف القطاعات الاقتصادية تسجيلها أرقام هامة في تدعيم المعطيات النشاط الاقتصادي كالصادرات خارج المحروقات، مناصب شغل و الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.
- يعتبر تحديد محتوى برامج التعليم المقاولاتي محل اختلاف وجهات نظر الباحثين، حيث أن لكل وجهة نظر في تحديد ما يجب تدريسه للطلبة لتعزيز سلوكهم المقاولاتي في حين تبقى المهارات الشاملة (التقنية، الإدارية، الشخصية) عنصرا مشتركا في محتويات برامج التعليم المقاولاتي.

2- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية بعنوان خطاب الضمان البنكي من إعداد الطالب عماد الدين طرابلسي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2015. من خلال هذه الدراسة تم التوصل النتائج التالية:

➤ ينقضي التزام خطاب الضمان البنكي إما بالوفاء بقيمته. بناء على طلب المستفيد والذي يلتزم فيها البنك بدفع قيمة خطاب الضمان البنكي إليه (مستفيد). واما بغير الوفاء كانهاء المدة المحددة فيه ألن أي مطالبة به تكون عديمة الأثر من طرف المستفيد أو في حالة إعادة خطاب الضمان البنكي فإن ذلك يؤدي إلى انقضاء التزام البنك في مواجهة المستفيد وغالبا ما يكون إعادة الخطاب قبل انقضاء أجله أو بتقادمه في حالة عدم تحديد مدته بـ 15 سنة من تاريخ بدأ التزام البنك بالدفع أي من تاريخ صدور خطاب الضمان البنكي أو بالإبراء أو بالاستحالة التنفيذ.

➤ ينشأ عن خطاب الضمان البنكي عاقلات قانونية مردها الترابط التعاقدي بين أطرافه الثالثة أي بين العميل والمستفيد وبين العميل والبنك وبين البنك والمستفيد.

3- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الموارد البشرية، بعنوان: دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري، للطالبتين: بوبريت ثنية و مخلوف صورية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2018 من خلال هذه الدراسة تم التوصل النتائج التالية:

➤ تطرق الى إبراز ماهية المقاولاتية و أهميتها في عصرنا الحالي ،كما تطرقوا إلى الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي و تقديم بعض التجارب الدولية للتنويع الاقتصادي، و توصلت الدراسة إلى أن المقاولاتية أصبح لها اهتمام معظم الباحثين الذين درسوا كيفية تنميتها و تطويرها لتحقيق التنويع الاقتصادي .

➤ الدراسات السابقة باللغة الأجنبية .

1. BOUKHOUMI FEDIA ،CONTRIBUTION à L'étude DE LA Réforme BANCAIRE EN Algérie2009/2010.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد النظام المصرفي الجزائري في الفترة الاستعمارية، والكشف عن التغيرات في النظام المصرفي، وتحليل تطور الإصلاح المصرفي منذ صدور القانون الأول، حتى يومنا هذا، عرفت هذه الفترة تسلسل عدة نصوص تشريعية. حيث يسعى النظام إلى الانفتاح من جديد نحو الخارج .

2. ISHAQ HASINI ،KHADRA DAHOU ،the evolution of the Algerian banking System University of mascara 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى ألقاء الضوء على النظام المصرفي الجزائري من خلال التحقيق في مراحل تطوره ابتداء من الاستقلال (1962) وركزت الدراسة على المراحل الحاسمة في تطور النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى ذلك حللت الدراسة عدة مؤشرات للقطاعات المصرفية في الجزائر مثل انتشار سعر الفائدة ،ملكية البنوك، نشاط البنوك.

3. BOUDJEMA Safia . : Cas d'ANSEJ .Université tizi ousou 2015 .

- يعتبر التمويل هو العائق الرئيسي أمام الإنشاء و تطوير المشاريع الصغيرة.
- تساهم ANSEJ في التعامل مع العقبات المالية من خلال وسائل مختلفة التمويل والمساعدات والاستحقاقات الممنوحة للشباب.
- تساهم ANSEJ في خلق فرص العمل من خلال تسهيل عملية إنشاء وخلق تمويل المشاريع الصغيرة.

❖ أما دراستنا نحن المقدمة بإذن اهلل بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل المقاولاتية . فسوف نقوم في بالتعرف على الجهاز المصرفي وعلى قطاع المقاولاتية ونحاول أن تبين ما هو الدور الذي تقوم به البنوك في تمويل هذا القطاع وكيف تقوم البنوك بالمساهمة في تمويله .

❖ نقاط الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

بعد مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية تبين لنا أنها تختلف عنها وتتفق معها في مجموعة من النقاط وهي :

اتضح أنها تختلف معها من حيث البيئة التي تم إجراء الدراسة بها، حجم لمجتمع وعينة الدراسة، كما

اختلفت من حيث طبيعة المتغيرات المدروسة والتي سبق وتم تناولها من قبل غير أنها لم تجمع بين

نفس الأبعاد في دراسة واحدة **دور الجهاز المصرفي في تمويل المقاولاتية .**

وقد اتفقت هذه الدراسات مع دراستنا الحالية في منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي الذي يتناسب مع

هذا النوع من الدراسات واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجهاز
المصرفي والمقاولاتية

تمهيد :

يعد الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد دولة ما. فكلما كان الجهاز المصرفي متطور كان الاقتصاد أكثر تطوراً ، ونظراً للدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد وخاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك و مدى مساهماتها في دعم المقاولاتية و إنشاء المؤسسات يحتل حيزاً كبيراً من إهتمام الحكومات و العديد من الدول ، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المقاولات ، في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها ، و الدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الإستراتيجية .

حيث سوف نتعرف في هذا الفصل على الإطار المفاهيمي للجهاز المصرفي والمقاولاتية.

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري .

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات .

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية .

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري .

يتكفل الجهاز المصرفي بتغطية الاحتياجات المالية الكبيرة و توفير السيولة اللازمة لتسيير النشاط الاقتصادي لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الجهاز المصرفي من حيث مفهومه و مكوناته و أهم خصائصه.

المطلب الأول: مفهوم و نشأة الجهاز المصرفي الجزائري .

أ- مفهوم: يشمل الجهاز المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية، و خاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يمثل مجموع المصاريف العامة في البلاد و يعمل على تمويل التنمية الاقتصادية و تسهيل العمليات المصرفية .

ب-نشأة : تقرر انشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963 , و بذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و ذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 .

و قد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة:

- يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي و إعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.
- بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار و الاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها. (ساحة، 2019)

يقصد بالجهاز المصرفي لبلد ما المؤسسات المصرفية، و القوانين التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات ويتكون من :أ- المؤسسات المصرفية: التي يأتي في قمته البنك المركزي. ويتألف الجهاز المصرفي من أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية تختلف باختلاف الأنشطة و الأعمال التي تمارسها ، فهناك البنوك التجارية و المركزية، البنوك المتخصصة، البنوك الإسلامية والشاملة .

ب- الأنظمة و القوانين التي تحكم عملها: يصدر عادة في كل دولة عدد من الأنظمة و القوانين التي تحكم أعمال المؤسسات المصرفية التي تعمل فيها و تنظمها، ومن هذه القوانين :

- قانون البنك المركزي: الذي ينظم عمل البنك المركزي، ويحدد أهدافه، ووظائفه، وعلاقته مع المؤسسات المصرفية كافة التي تعمل في البلد. وتقوم بعض الدول التي لا يوجد بها بنك مركزي بإنشاء سلطة نقدية تسمى سلطة النقد تقوم بالعديد من أعمال البنوك المركزية.
- قانون البنوك : الذي يحدد إجراءات ترخيص البنوك ، وشروط الترخيص ، والأعمال المسموح القيام بها، وتلك الأعمال الممنوعة أو المشبوهة، وحق البنك المركزي في الإشراف الكامل عليها.
- قانون مراقبة العملة الأجنبية: الذي يحدد شروط التعامل بالعملات الأجنبية ، وكيفية تحديد أسعارها ، وينظم دخولها من البلد وخروجها والتي على المؤسسات المصرفية التقيد بها.
- نظام مكاتب التمثيل: يصدر من طرف البنك المركزي لينظم عمل المؤسسات المصرفية و المالية الأجنبية التي ترغب في فتح مكاتب تمثيل لها في بلد البنك المركزي فيحدد هذا النظام شروط فتح مكتب تمثيل، والأعمال التي يمارسها من اجل جمع البيانات وخدمة عملائه. (نورالدين، 2009)

المطلب الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال جهاز مصرفيا متكونا من عدة بنوك ولكنه لم يتلاءم مع اقتصادها وتوجهها، لذلك فقد أحدثت وما زالت تحدث عدة تغيرات في جهازها المصرفي حيث أنشأت بنوكا جديدة من أجل خدمة المجتمع وتطوير الاقتصاد، وفيما يلي عرض لبنية الجهاز المصرفي الجزائري :

بنية الجهاز المصرفي الجزائري : لا تختلف مكونات الجهاز المصرفي الجزائري عن نظيراتها في باقي دول العالم، فيما يلي نستعرض بنية الجهاز المصرفي الجزائري من حيث نشأته و خصائصه :

1 - البنك المركزي الجزائري: لم يكن للبنك المركزي الجزائري هذه التسمية منذ ظهوره الى الوجود، فقد ظهر في بادئ الأمر باسم "بنك الجزائر" بقانون صادر في 4 أوت 1851 ومقره الجزائر العاصمة .

وتقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي 1963 . والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، وبذلك أنشئ البنك على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي . (آمال، 2011)

2- التجارية البنوك :

❖ الجزائري الوطني البنك BNA: تأسس هذا البنك في 13 جوان 1966 و يعتبر أول البنوك التجارية

التي تأسست في الجزائر المستقلة حيث يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة ومن أهم وظائفه:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان القصير والمتوسط الأجل ، والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع، والخصم والاعتمادات المستندية .

- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي.

- يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الاسكان والبناء .

- يمنح القروض للمؤسسات العامة والخاصة في الميدان الصناعي .

❖ القرض الشعبي الجزائري CPA : أنشئ هذا البنك في 29 ديسمبر 1966 وقد تبع ذلك في 11

ماي 1967 صدار النظام الخاص لهذا البنك، يقوم هذا البنك بممارسة جميع العمليات المصرفية بالإضافة الى الوظائف الأساسية التالية:

- دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الاصدار والفوائد وتقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة الى الادارة المحلية

- تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والتعاونيات غير الزراعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

❖ بنك الجزائر الخارجي BEA : تأسس هذا البنك في 1 أكتوبر 1967 كثال بنك للودائع، وما يميزه

عن البنكين السابقين أن تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأمين المصرفي . اضطلع البنك

الجزائري الخارجي بمهمة تسهيل العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، من خلال تأديته للوظائف التالية

- منح اعتمادات للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين، لتسهيل مهمتهم في التصدير .

- يقدم معلومات تجارية صحيحة وضرورية للمصدرين والمستوردين الجزائريين حول عمليات

- التحويل، الشراء، البيع واستغلال المحلات العامة .

- يساهم في جميع أنظمة الترقية، القرض والتسيير وتأمين القرض وذلك حسب ما هو مقرر في

القانون التأسيسي كالصناعة الغذائية، الاستخراجات المعدنية.

❖ الفلاحة بنك والتنمية الريفية BADR : أنشئ هذا البنك في 13 مارس 1982 بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي - الزراعي، الري، الصيد البحري أي كل الأنشطة التي تهدف الى تطوير القطاع الريفي فقد غطى مختلف العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية . باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت بالاضافة الى ذلك فإنه يقوم ب :

- تحقيق الاكتفاء الذاتي، عن طريق تلبية احتياجات النشاطات الفلاحية.
- تمويل جميع الاستغلالات التابعة للقطاع الاشتراكي : مزارع الدولة، تعاونيا الحبوب، الدواوين والهيئات الزراعية، قطاع الغابات، المؤسسات الفلاحية، قطاع الصيد وجميع النشاطات التي تساهم في تطوير العالم الزراعي .

❖ بنك التنمية المحلية BDL : أنشئ هذا البنك بتاريخ 30 أبريل 1985 . وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري فاعتبر مؤسسة مالية مهمتها الأساسية ضمان تمويل حاجات التطور النقدي والمالي أي تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . بنك التنمية المحلية هو بنك ودائعي تملكه الدولة، يخضع للقانون التجاري ويتولى كل عمليات البنوك الوداعية المألوفة. لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لتحويل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة للخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط .

❖ البنوك المتخصصة : تأسس هذا البنك في 7 ماي 1963 وهو مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، تهتم بالمساهمة في تمويل الاستثمارات المنتجة ووضع قيد التنفيذ للبرامج والمخططات الاستثمارية من أجل تحقيق أسباب التقدم والرفي للاقتصاد الجزائري .

❖ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP : أنشئ هذا الصندوق في 10 أوت 1964 ليحل محل صندوق تضامن البلديات والولايات بالجزائر إذ يعتبر مؤسسة مالية ادخارية وليست نقدية في شكل إدارة عمومية يتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي . (نسيسة، 2021)

المطلب الثالث: أهمية و خصائص الجهاز المصرفي .

أ-الأهمية :

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي ، حيث تسهم البنوك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها الخدمات التالية:

* تمويل الاستثمارات: تستخدم البنوك المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع ،فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وتقوم البنوك المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات.

* تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التصدير و الاستيراد .

* المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ .

* المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقارية .

* حفظ أموال الأفراد ، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود ، باستخدام الشيكات ،بطاقات الائتمان ، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة .

* تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

ب- الخصائص :

يتميز الجهاز المصرفي بخصائص عدة نذكر منها :

* تعد البنوك مؤسسات وساطة مالية، بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

* تلتزم بالتشريعات المصرفية: مثل قانون البنك المركزي، قانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية .

* تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها كالبنك المركزي.

* تعتمد البنوك خاصة التجارية والإسلامية، بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع أكثر من اعتمادها على الأموال الخاصة.

* تستثمر البنوك جزءا كبيرا من الودائع إما في الإقراض، وإما في وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائدا من كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه . (نورالدين، 2009)

المطلب الرابع : أنواع البنوك الجزائرية .

بعد الاستقلال ورثت الجزائر جهاز مصرفيا مكونا من عدة بنوك ولكنه لم يتلاءم مع اقتصادها ،حيث أنها أحدثت عدة تغيرات في جهازها المصرفي بإنشاء بنوك جديدة من أجل خدمة المجتمع وتطوير الاقتصاد .

لا تختلف مكونات الجهاز المصرفي الجزائري عن باقي دول العالم، حيث يتشكل من بنك مركزي يشرف على السلطة النقدية و بنوك تجارية عمومية و خاصة و كذا أخرى متخصصة . (سعيدات، 2013)

- و يتكون هيكل النظام البنكي الجزائري من عدة بنوك هي كالآتي:

1 البنك المركزي الجزائري BCA : يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144 ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الإستعمار . أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، ويعتبر حسب قانون تأسيسه بنك البنوك .

2 البنك الجزائري للتنمية BAD : تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم 63-165 في 7 ماي 1963 تم تغيير اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972 ،ورث هيكلها عند تأسيسه أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار تتمثل هذه المؤسسات في القرض العقاري، القرض الوطني وصندوق الودائع والإرتهان وصندوق صفقات الدولة وأخيرا صندوق تجهيز والتنمية الجزائرية .

3 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP : لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 اوت 1964 بموجب قانون رقم 64-227 ،وفي بداية الثمانينات أسندت مهام جديدة للصندوق تتمثل في :

- حث وتنشيط الادخار والتوفير .
- جمع المدخرات العائلية، والجماعات المحلية وتمويل بعض الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي.

4 البنك الوطني الجزائري BNA : بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان

1966 أنشئ البنك الوطني الجزائري، وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة، حيث انه حل

محل البنوك الأجنبية، ويعتبر بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة.

5 القرض الشعبي الجزائري CPA : تأسس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966 ، وقد انشأ برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري نتيجة دمج مجموعة من البنوك، فبالإضافة إلى وظائفه التقليدية كبنك تجاري أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي، كما كان يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم وترقية الصناعات التقليدية والمهن الحرة.

6 بنك الجزائر الخارجي BEA : تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204 وهو بنك ودائع مملوك للدولة تتمثل وظيفته الأساسية في تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية في الجزائر والدول الأخرى وضم خمسة بنوك أجنبية وهي: القرض اليوناني، الشركة العامة، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، بنك باركليز، بنك التسليف للشمال.

7 بنك الفالحة والتنمية الريفية BADR : تأسس بنك الفالحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 ، بموجب المرسوم رقم 82-206 كشركة مساهمة رأس مالها الاجتماعي يقدر ب 33 مليار دينار جزائري.

يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما يعد تاجرا في تعاملاته مع الغير أما عن مقرها الرئيسي في البلدية.

8 بنك التنمية المحلية BDL : تأسس بنك التنمية المحلية سنة 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 افريل 1985 وبعد هذا البنك أخر بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر قبل دخول لمرحلة الإصلاحات . لسنة 1986 . (نسيسة، 2021)

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات .

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى ، فاتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة سياسة التخطيط المركزي لتسيير الاقتصاد عامة والمؤسسات المالية العمومية بشكل خاص . هذا الأسلوب يعكس التوجه الاشتراكي الذي

انتهجت الجزائر كمنهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اتبعت الجزائر هذا الأسلوب حتى تتحكم في النظام المالي والمصرفي الذي كان منسوباً لفرنسا آنذاك . لذلك ارتأيت الإشارة إلى واقع الجهاز المصرفي الجزائري في تلك المرحلة ، وما هي أهم مميزاته . (القرويني ، 2011)

المطلب الأول: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني .

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً مصرفياً واسعاً ومتطور تابع للنظام المصرفي الفرنسي قائم على خدمة الأقلية الفرنسية . كما أنه كان نظاماً قائماً على أساس نظام اقتصادي ليبرالي ، لا يخدم التطلعات الجديدة المتمثلة في بناء مجتمع يسير على طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نتج عن فرنسا من الجزائر تغييرات كبيرة على النظام المصرفي الجزائري. هذا كله أدى بالجزائر إلى البحث عن نظام مالي ونقدي هذه التحكم في تسيير النظام الموروث عن الاستعمار الفرنسي ، وجعله يتوافق مع الأهداف المسطرة والمتمثلة في تمويل الاستثمارات المخططة والمنبثقة عن سياسة اقتصادية مخططة . ولهذا أخذت السلطات الجزائرية بتنفيذ إجراءات طارئة سمحت بتمويل النشاط الزراعي من طرف البنك المركزي والخزينة العمومية ومراقبة البنوك الموجودة في البلاد . (ساحة، 2019)

المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في مرحلة التخطيط المالي.

سنحاول في ما يلي إلقاء الضوء على الإصلاحات التي باشرت فيها الجزائر وذلك ابتداء من الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971 :

❖ مرحلة الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971 : أدخلت السلطات النقدية والحكومية ابتداء من سنة

1971 بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية ، حتى تتماشى والسياسة العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني . بالإضافة إلى إنشاء بعض الهيئات الفنية للمؤسسات المصرفية، والهيئة العامة للنقد والقرض، وإعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية . حيث أن المهام التي أوكلت إليها آنذاك :

- تسيير ميزانية الدولة من خلال تجميع الإيرادات وتنفيذ النفقات.

- العمل على تمويل معظم الاستثمارات عن طريق منح قروض مؤقتة ممثلة في السحب على المكشوف وتسهيلات الصندوق للمؤسسات العمومية من أجل تجهيزها .
- منح قروض نهائية بضمانات لتمويل الاستثمارات غير الإنتاجية أو التي تخص الوزارات والجماعات المحلية (البلدية ، الولاية والتنمية المحلية...) .
- ضمان القروض الخارجية التي تتعاقد عليها المؤسسات أي عمليات التجارة الخارجية .

➤ انحصر دور البنك المركزي في تنفيذ المناشير والمقررات التي يتخذها وزير المالية وتقديم الاقتراحات التي يراها مناسبة وملائمة ، إضافة على تسيير شؤون غرفة المقاصة للحفاظ على الحسابات الجارية للعملاء . هذا كله لأن الخزينة حلت محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية ، هذه السياسة أدت إلى اختزال وظيفة البنوك . وبالتالي أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القروض مع تزايد وتعاضد دور الخزينة في هذا المجال ، وهذا ما أدى إلى إضعاف قدرة الخزينة في تعبئة الادخار .

➤ وتماشياً مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة فقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة . (بوراس، 2008)

- ❖ ملاح سياسة الكبح المالي في الجزائر : تمثلت صور الكبح المالي في الجزائر، ما يلي :
- تقييد معدلات الفائدة عن طريق تطبيق سياسة أسعار الفائدة محددة إدارياً، وهذا ما تماشى مع منطق الاقتصاد المركزي المخطط، دون مراعاة لندرة وتكاليف رأس المال أو للعائد المتوقع من العملية الائتمانية.
 - ثبات معدلات الفائدة التي تميزت معدلات الفائدة على الودائع بنوعيتها ودائع لأجل وودائع تحت الطلب، وكذا معدلات الفائدة المدينة على مختلف أنواع القروض. بالإضافة إلى العملات البنكية التي تميزت بالثبات لفترة طويلة خاصة وأنها محددة مركزياً من طرف وزارة المالية.
 - انخفاض مستويات معدلات الفائدة : فرضت السلطات النقدية على البنوك تحديد معدلات فائدة جد منخفضة ، حتى أنها في بعض الحالات كانت سلبية لم تغطي حتى معدل التضخم الرسمي.
 - تقييد حركة الائتمان عن طريق تكريس السلطات الجزائرية مبدأ التفريق على مستوى معدلات الفائدة على القروض بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية. كما أن معدلات الفائدة المدينة

للقطاع الخاص كانت تزيد بنقطتين ونصف (5.2) مقارنة بتلك المطبقة على القطاع العام، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : مقارنة معدلات الفائدة بالنسبة للقروض .

طبيعة القروض	القطاع العام	القطاع الخاص
قصيرة الاجل	8%-5%	10.5%-4.5%
متوسطة الاجل	7%-5%	9.5%-3.5%
طويلة الاجل	6%-3%	8.5%-2.5%

المصدر: شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، بالاستعانة من المصدر الرئيسي.

- كما تم اللجوء إلى اتخاذ أسس لضبط تخصيص وتكوين الائتمان، وفي هذا الصدد تم استحداث آلية "خطة الائتمان" لتوجيهه للقطاعات ذات الأهمية كالفلاحة والصادرات والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم .
 - تحولت البنوك الجزائرية إلى مجرد قنوات تسجيل، محاسبة التدفقات المالية ما بين المؤسسات العمومية والخزينة، وتسيير ومراقبة العمليات المالية لهذه المؤسسات العمومية. الأمر الذي استوجب إعادة تنظيم كل الهياكل المالية للبلد، ونذكر منها :
 - تنظيم إجراءات حصول المؤسسات العمومية على السحب على المكشوف في إطار تمويل الصادرات .
 - توطين المؤسسات العمومية في مختلف البنوك .
 - إن تنفيذ الاستثمارات المخطط لها والتابعة للقطاع العام فهي موزعة ومقسمة من حيث الم
- هام بين وزارة التخطيط ووزارة المالية (ساحة، 2019)

المطلب الثالث: التحول نحو اقتصاد السوق.

تتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، تعبر عن إجراءات الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الحر عبر إصلاحات جذرية، والهدف الرئيسي للمرحلة الانتقالية في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام الاقتصادي القائم والخروج منه جزئيا بدخول مؤشرات اقتصادية خاصة بالنظام الرأسمالي، أو الاقتراب من النظام المختلط.

❖ أهمية تحول نحو اقتصاد السوق هي مبنية على النظرية ومختلف الاقتراحات حول الطريقة التي

تتفاعل الاقتصاديات والمجتمعات مع الإصلاحات والسلاسل الطويلة للتحويل. في بداية التحول اغلب السياسات المتبناة كانت مستمدة من المبادئ الأساسية للاقتصاد، أو ما يسمى باجتماع واشنطن مع التركيز القوي على:

- تحرير الأسعار، ضيق السياسة النقدية.
- توازن الميزانية لتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي.
- خوصصة الشركات العمومية لتشجيع سلوك الربح.

❖ أهداف الانتقال نحو اقتصاد السوق

- استقرار الاقتصاد الكلي والذي يعتبر ضروريا لضمان الأداء الصحيح لنظام الأسعار
 - تحسين كفاءة التوزيع بتصحيح التشوهات الموجودة بالنظام الاشتراكي من خلال إدخال الأسعار النسبية لمرنة وخلق أسواق تنافسية لبيئة مفتوحة للاقتصاد العالمي.
 - توفير الحوافز وترتيبات حوكمة الشركات لجعل الشركات تستجيب لمؤشرات السوق.
- (الفتاح، 2006)

المطلب الرابع: النظام البنكي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 90-10.

منذ بداية التسعينات شهد **النظام البنكي** قفزة نوعية بإدخال تغييرات جذرية تتماشى أكثر مع متطلبات اقتصاد السوق كانت بدايتها ظهور قانون النقد والقرض 90-10، وما تبعهما من إصلاحات.

❖ مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10

وضع النظام المصرفي على مسار تطور واب ارز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي

كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية، من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية.

حيث جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر منها:

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- منح استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" إلى جانب إعادة تنظيمه.
- تفعيل دور السوق المصرفي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتح أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

❖ مبادئ قانون النقد والقرض 90-10

إن المبادئ التي يقوم عليها، تعكس إلى حد كبيرة الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل. ومن أهم هذه المبادئ :

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد مرتبطة بما تقرره هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحدد بناء على الوضع النقدي السائد.
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية بحيث كانت في السابق، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.
- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض ينص هذا المبدأ على إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان (منح القروض للاقتصاد) حيث دورها يبقى مقتصرًا على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة في حين تتكفل البنوك التجارية بمهمة منح القروض .

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة حيث أدى توحيد السلطة النقدية إلى تكريس نظام النقدي يقوم على مستويين، ويشير إلى التميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعال بنكا للبنوك، ووضعه كملجأ أخير لإقراض . (نسيمة، 2021)

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية .

المقاولاتية كغيرها من المفاهيم عرفت تعددا في اصطلاحاتها وفي التعاريف التي حاولت إبراز معناها كما أنها عرفت تداخلات مع مفاهيم أخرى خاصة في المراحل الأولى لظهور المصطلح. الاتفاق على مصطلح المقاولاتية في حد ذاته عرف عدة تجاذبات وإن كان يعرف في اللغتين: اللغة الفرنسية بـ ENTREPRENEURIAT أو بـ ENTREPREUNARIAT وفي اللغة الإنجليزية بـ ENTREPRENEURSHIP فإنه في اللغة العربية يتراوح بين مصطلحات عدة: المبادرة الريادة الريادية ريادة الأعمال والمقاولاتية.

طرأت على الساحة الاقتصادية سلسلة من التحولات التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين . وكذا مختلف دول العالم في مجال المقاولاتية الذي أصبح مهما و اهتمامه لدى الدول الحديثة في هذا المجال و لنجاح المقاولاتية يتطلب كل ما هو جديد وكيفية استخدام مواردها من خلال مخرجات تساهم في بقائها و توسعها. و سيتم التعرف في هذا المبحث على نشأة و تعريف المقاولاتية أهمية المقاولاتية وأهدافها دور المقاولاتية بالإضافة إلى معوقاتهما (طيور، دور هيئات الدعم و المرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر، 2019)

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية و أهميتها .

مفهوم المقاولاتية

1. المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي .

المقاول حسب كانتيون وساي هو شخص مخاطر، ويعتبر كانتيون عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، لأن المقاول لا يمكن التأكد من نجاح نشاطه

أما بالنسبة إلى ساي الأمر الذي يميز المقاول و خاصة المقاول الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، وكذلك نجد أعمال مارشال (A.Marchal) الذي يعتبر من أوائل الكتاب الإنجليز الذين اهتموا بالمقاول في بداية القرن العشرين، ولكن لم يفرق بين المقاول و المسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته البشرية وعلى قدراته في تنظيم العمل .

فقد تطور المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي حيث ظهرت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف مونتشرتيان (Montchrestien) ويعود الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية كل من كانتيون (R.Cantillon) سنة 1755 وساي (G.B.Say) سنة 1803 والذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا فكرة واضحة لوظيفة المقاول.

فالمقاول قبل كل شيء هو شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، و يقوم بتحمل أخطار مترتبة عن عملية البحث لتنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، كما يعتمد على الاختراعات و التقنيات المبتكرة من أجل الوصول إلى إنتاجية جديدة مثل استعمال طريقة جديدة في الإنتاج أو صنع منتج جديد .وتكون وظيفة المقاول حسب شامبيتر تتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن و تكسر الروتين من أجل إحداث تغيير .

تأثرت المقاولاتية في مجال الاقتصاد من طرف النظريات الاقتصادية و ظهرت مجموعة من النظريات الثقافية و التي تندرج ضمن النظريات الاجتماعية التي اهتمت بدراسة أسباب المقاولاتية في ترقيتها ومن روادها ماكس WEBER (M.Weber) .الذي ساهم في اعطاء أسس تاريخية في مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية . (حميدي، 2008)

2. المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد.

ظهرت مجموعة من الدراسات التي قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص الشخصية و الخصائص النفسية .حيث تم التركيز على المقاول في حد ذاته عن طريق دراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي

تناولت الخصائص الشخصية التي درست الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي ،المستوى الذي يتمتع به و الخبرة المهنية المكتسبة .أما الخصائص النفسية ركزت على الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول وهي الحاجة الى الانجاز بمعنى الحاجة الى التفوق في ايجاد الحلول المناسبة وتحقيق الهدف و تحمل المسؤولية في المشاكل التي تواجهه. (جيمة، 2010)

3. المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي

ركز الباحثون من خلال دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول و المؤسسة بالنجاح ، من بينها نجد أعمال داركر (Drucker) الذي أشار في بداية الثمانينيات الى التحول الكبير الذي مس النظام الاقتصادي مرتكز أساسا على المسير الى اقتصاد مبني على المقاولين .أما كورتنر (Cortner) أيضا من رواد هذا الاتجاه حيث اقترح الاهتمام بدراسة سير عملية انشاء المؤسسات الجديدة حيث قدم نموذج له أربعة أبعاد تتمثل في :المؤسسة ، سير العملية ، الفرد ، المحيط . سبب اهتمام الباحثين لهذا الاتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات المحدودة .

جاء هذا الاتجاه كحتمية بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال ، و التركيز على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية و ذلك بوضع مقاول جانبا .

■ تعريف المقاولاتية

المقاوله هي مجموعة الأنشطة و المساعي تهدف الى تطوير المؤسسة و خلق نشاط معين . حيث تطرق الباحثون على أن المقاولاتية لها وجهات نظر عديدة . في البداية اعتمدت على مبادئ ادارة الأعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة مشروع ، أما في العصر الحالي اختلفت وجهات النظر حول مصطلح المقاولاتية في مجالات مختلفة و لا يمكن تحديد تعريف واحد متفق عليه من أجل رسم صورة شاملة حول تعريف المقاولاتية . (طيور، 2019)

▪ تعريف المقاول

تصطلح كلمة المقاول من : المسير و المنظم ، حيث أن المسيرين و حسب دراساتهم ركزوا على جوانب المهارات التنظيمية التي يتمتع بها المقاول .حيث أن الفرق بين المنظم و المقاول كون الأول يعمل على الأداء بالسعي وراء الكفاءة و الفعالية أما الثاني فيسعى لاستغلال الفرص غير مستغلة.

الجدول 02 :الفرق بين المسير و المقاول .

المقاول	المسير
استغلال الفرص غير المستغلة	العمل على رفع الأداء و السعي وراء الكفاءة

المقاول هو صاحب مشروع المقاوله الذي يقوم بإنشاء فكرة الاستثمار و العمل على الادارة و التسيير . و يتمثل نجاح أو فشل المقاوله في مهامها يكون مرتبط باهتمامات المقاول و اجتهاده في اتخاذ القرارات الصائبة في الزمان و المكان المناسبين . كما أنه يقوم بتشغيل مختلف العوامل من أجل إنتاج سلع و خدمات في ظل هذه الشروط ،و هذا المفهوم لا يتوافق كل الاقتصاديين عليه لأن هناك من يعرف المقاول على أنه شخص يكلف بتنفيذ عمل .

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن المقاول : " هو الشخص المسؤول عن اكتشاف الفرص و استغلالها ،و الذي يمتلك المهارات الإدارية و الابداعية التي تمكنه من بناء تنظيم و إدارة المؤسسة .

(Samira, 2020)

أهميتها .

أقر الباحثون على ضرورة القيام بالمقاولاتية لتحقيق النمو الاقتصادي ليس فقط لتحقيق الاستقرار حيث يمكن حصر الأهمية فيما يلي :

- على مدى عدد من السنوات منذ بداية السبعينيات ظهرت مؤسسات صغيرة و متوسطة كمصادر هامة لخلق الوظائف عن طريق المقاولاتية .
- الابتكار و الإبداع : يتمثل المحرك الرئيسي لعملية الابتكار هم أصحاب المشاريع من خلال خلق الفرص التي لا يمكن أن يراها الفاعلون و الاقتصاديون. فمفهوم الابتكار مهم جدا يجعل المقاول ناقلًا للتنمية الاقتصادية .
- وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم .

- المقاولاتية تشجع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة مبتكرة .
- وسيلة إنتاج السلع و الخدمات .
- تسعى إلى الرفع من مستويات الإنتاج .
- خلق ثروة إضافية و أسواق جديدة . (الجودي، 2015)

الصفات الشخصية الأساسية للمقاول

هنالك تنوع في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح التي يمكن حصرها فيما يلي :

- ✓ **الطاقة و الحركية :** تتطلب عملية إنشاء المؤسسة جهد معتبر إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي و الطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال لأنها سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه.
- ✓ **الثقة بالنفس :** الأفراد الذين يمتلكون الثقة بالنفس يمكنهم تقبل التحديات و أن يجعلوا أعمالهم ناجحة عن طريق تنشيط الجوانب الإدراكية و التصورية للمقاول .
- ✓ **القدرة على التحكم في الوقت :** وتعني قدرة المقاول على إنجاز مشاريعه في وقتها المحدد.
- ✓ **القدرة على حل مختلف المشاكل :** تواجه المقاول عقبات عديدة وقت إنشائه المؤسسة وهذا ما يضطر إلى حلها دون اللجوء إلى الأطراف الأخرى أي أن قدرة المقاول على تحمل المسؤولية في جميع المواقف
- ✓ **تقبل الفشل :** بالنسبة للمقاول النجاح و الفشل هي مصادر لاستغلال فرص جديدة

- ✓ **قياس المخاطر** : حيث أن المقاول يقوم بتحديد المخاطر التي ستواجهه في المستقبل سواء كانت على المدى المتوسط أو البعيد
- ✓ **الابتكار و الإبداع** : لبقاء المؤسسة في استمرار يجب القيام بتطوير منتجاتها و هياكلها و مخططاتها الاجتماعية.
- القدرة على تقلد منصب القائد** : هذا ما يتطلب وجود قائد إداري يمكنه تسيير منظمة و القدرة على إنعاش النشاط و كيفية التعامل مع الصراعات و تكيف الهياكل الذي ينعكس على التطور الإيجابي لنشاط المؤسسة . (طيور، 2019)

المطلب الثاني: ثقافة و روح المقاولاتية .

1- ثقافة المقاولاتية .

- تعريف سامي فياض العزاوي هو "مجموعة المعتقدات الخفية والظاهرة من الطقوس والشعائر والرموز التي يعتنقها المشاركون، التي يكون لها دور أساسي في كيفية ممارسة تلك الشعائر والطقوس واللغة والروتين والمنافسة ودرجة قبولهم لقائدهم ومديريهم ودرجة مشاركتهم مع قيم المنظمة"
- عرفها شين بأنها " : البنية التي تتشكل من المسلمات الأساسية التي تبتكرها ،تكتشفها أو تصوغها مجموعة معينة عندما تتعلم كيف تواجه مشاكل التكيف الخارجي و الاندماج الداخلي، وهي مسلمات أدت دورها بشكل جيد لدرجة اعتبرت معها كشيء صالح أو كشيء يلقن للأعضاء بوضعه طريقة صحيحة في الإدراك و التفكير و الإحساس في التعامل مع تلك المشاكل . "

المواقف و المعايير والقيم بشكل عام ،تعود فكرة الجوانب الثقافية التي تقوم على القيم و تؤثر على سلوك المقاول إلى ماكس ويبر الذي قال بأن أنشطة المقاولاتية تتأثر بالعوامل الدينية و الثقافية خاصة فيما يتعلق بمفهوم أخلاقيات العمل البروتستانتية .في عام 1961 ،وجد ماكيلاند أن شخصية رواد الأعمال يمكن أن ترتبط بالإنجاز ،وتفضيل النشاط الجديد ،والمسؤولية عن الفشل والنجاح، والميل المعتدل للمخاطرة .وفي الماضي ،كانت محاولات قياس الثقافة الوطنية مرتبطة على سبيل المثال بالنمو لين 1991 أو الابتكار شين 1992 . (خرشي، 2020).

وجدت الدراسات التي ربطت بين الاختلافات الثقافية وريادة الأعمال بشكل مباشر أن التدابير الشخصية كانت قادرة على تفسير جزء من النمو الملحوظ في عينة من الشركات السويدية الصغيرة.

وفي دراسة لاحقة، أظهر ديفيدسون ووكلود أنه بالنسبة لعينة صغيرة من المناطق السويدية، فإن الاختلاف الثقافي صغير و أقل أهمية نسبياً لتشكيل شركات جديدة (Davidsson&Wiklund 1997) اكتشفت ستينسما و مارينو ويفر (2000) أن الاختلافات الثقافية تؤثر على مواقف رواد الأعمال فيما يتعلق بالاستراتيجيات التعاونية. في دراسة تركز على الاختلافات في أولويات قيمة المديرين و رجال الأعمال في الولايات المتحدة، علم فاغنسون (1993) أن الحياة المثيرة والشعور بالإنجاز والحرية واحترام الذات هي أكثر أهمية لرواد الأعمال . (الصمد، 2020) .

2- روح المقاولاتية.

عرف العديد من الباحثين روح المقاول، و منها التعريفات التالية :

-Fayyol : عرفها من خلال خصائص ومميزات المقاول الذي يختلف عن المسير والمخترع.
-واعتبر marion و albert أن روح المقاول تعود إلى الكفاءات المرافقة للعمل المقاولاتي. فهي قبل كل شيء مسألة ذهنية، طريقة تفكير ؛ مجموعة من الأفكار و القدرة على الملاحظة و إستغلال الفرص.

-Blok و Stumpf اللذان عرفاها بأنها: "إرادة تجريب أشياء جديدة أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، إلا أنه توجد إمكانية التغيير".

-وكتب فريق خبراء الاتحاد الأوروبي المكلف بالتعليم و التكوين في المقاول ما يلي:
" ينبغي أن تقتصر روح المقاول على إنشاء وخلق مؤسسة، ولكن يجب أن ينظر إليها كموقف يمكن تبنيه بشكل مفيد من قبل الجميع في الحياة اليومية وفي جميع النشاطات المهنية".
و عرفت أيضا :

" على أنها قدرة فردية أو جماعية على تحمل المخاطرة برأس المال بمعنى الابتكار (إستخدام أفضل الموارد و المغامرة في تقديم شيء مبتكر)"

-و يقول Jean Louis Schaan أن : "روح المقاول تعني توليد الابتكار والرغبة في تحقيق النجاح".

ويوجد من رأى أن روح المقاولاتية تتمثل في تحديد الفرص وجمع الموارد المختلفة و اللازمة لتحويلها إلى مشروع مقاولاتي أي يتمتع المقاول بأخذ العزيمة و المبادرة في إنجاز عمل بطريقة مختلفة بسبب وجود إمكانية للتغيير .

- فحسب (leger-jarniou) لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فكل منهما مفهومه الخاص به فروح المقاولاتية تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية جمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة و التعرف على الفرص من أجل تحويلها إلى المؤسسات، بل يجب النظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة تحقق روح المقاولاتية وليس كمفهوم لها، أما عن روح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الإيجابية اتجاه المؤسسة والمقاول.

(بوبريت، 2018)

المطلب الثالث: المرافقة المقاولاتية .

• مفهوم المرافقة المقاولاتية :

المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.

وتعرف المرافقة أيضا : "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط period start-up، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".

كذلك (amael 2002) يقول أن: النصيح ، الرعاية، الاستشارة، التعليم، كلها مصطلحات تمثل الفعل رافق.

فالمرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول

صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص أو فريق مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى إستمرارية المشروع".

المقصود باستقلالية المقاول لا يعني استقلالية المشروع ، وإنما حصول المنشئ من هذه الهيئات على ما يكفي من المعلومات من أجل اتخاذ قرارات مستقلة في إدارة المشروع، فهدف الاستقلالية هو إعطاء الثقة للمقاول المبتدئ في اتخاذ قرارات إستراتيجية داخليا فقط ، وتنفيذ المهام والعمليات بكل استقلالية وتحمل نتائجها مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة تعمل على تحقيق هذه الأشياء في إطار العلاقة (مقاول-هيئة مرافقة) ، حيث يأخذ المشروع استقلاليته تدريجيا، إلى أن يصبح تحت السلطة الكلية للمقاول بعد نهاية فترة المرافقة . (لويزة، 2021)

تعتبر المرافقة المقاولاتية جزء لا يتجزأ من المقاول و أيضا مهنة بحد ذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية... وإجمالا فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة فاصلة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات. (الصمد، 2020)

• مكونات المرافقة المقاولاتية

ترتكز عملية المرافقة المقاولاتية للمؤسسات على ثلاثة محاور أساسية:

➤ **الدعم المالي:** هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع، حيث تمثل هذه النقطة عائق كبير أمام المقاولين الجدد الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة وبالتالي يمكن أن توفر هذه الهيئات تسهيلات قيمة و جيدة للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة واستثمارات التوسع وغيرها.

➤ **شبكات النصائح والتكوين:** هناك الكثير من خدمات تقديم النصائح والتكوين الخاصة أو العامة تقدمها هيئات المرافقة و غرف التجارة وغرف التسيير، وغرف الحرف والهدف منها حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات وغيرها .

الدعم اللوجستي : تهدف معظم هيئات الدعم إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة والمعقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الهيئات الحكومية و الأعمال المختلفة لتدعيم هذه الهيئات . (طيور، 2019)

مراحل المرافقة المقاولاتية وأشكالها

هي ثلاث مراحل هي الأساسية في عملية المرافقة :

- 1- **مرحلة الاستقبال:** وتشمل كل من التوجيه التحسيس و الإعلام وإعادة توجيه حاملي المشاريع، أين يتم تقديم وعرض المشروع ثم بداية التصميم وجمع المعلومات الضرورية للمشروع لتبدأ عملية المرافقة في مساعدة المقاول المحتمل على تحديد طبيعة الخدمة أو المنتج الذي يرغب في تقديمه للسوق ويتم الاتفاق بين المقاول و المرافق حول طبيعة المرافقة الواجب إتباعها على أساس احتياجات المقاول .
- 2- **مرحلة المرافقة:** وتكون في كل مرحلة من مراحل بدأ و المشروع و نموه ، تكوين حامله من الجانب التقني و التسييري ، القيام بدراسة الجدوى إلى غاية التجسيد الفعلي له، أي مرافقته في إعداد مخطط الأعمال الخاص بمشروعه، بالإضافة على المرافقة المالية بفحص الملف المقدم واتخاذ قرار أولي لتمويل المشروع ومساعدته على الحصول إعانات هيئات أخرى.
- 3- **مرحلة المتابعة :** و تشمل كل شكل من أشكال المرافقة و الدعم الموجهة للمنشئ التي تمكنه من إمتلاك أدوات التسيير و تساعده على إتخاذ القرارات .

• المرافقة أثناء التكوين والتدريب:

ويرتبط هذا النوع من الدعم بضرورة تشكيل اقتصاد قائم على الكفاءات؛ وهذا التكوين والتدريب مستمر على استمرار المؤسسة ،ويتم هذا في مراكز تنمية النشاط المقاولاتي و مراكز التكوين المتخصص الموجه لهذه المؤسسات، أو بتشجيع عقد الندوات و الملتقيات ، وكذا تشجيع ودعم اقتناء الكتب والمجلات . (مهني، 2013)

• المرافقة الإعلامية:

تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ ،وهي أن يوجهه الطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل مؤسسته، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة، ولهذا يجب على المرافق أن يمنح للمقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهار والترويج بمنتجه.

أشكال المرافقة المقاولاتية :

- المرافقة المعنوية : هي من أهم أنواع المرافقة و التي تكون في بداية و تتمثل في النصائح و الإرشادات و غيرها.
- المرافقة الفنية : تتضمن إختيار المشروع و دراسة الجدوى و إختيار المواد و الآلات و غيرها .
- المرافقة الإدارية : تتمثل في التسهيلات في ما يخص الإجراءات الإدارية .
- المرافقة المالية : تشمل التمويل و تمديد آجال تسديد المستحقات و الإمتيازات الضريبية التي تقدمها هيئات الدعم .
- المرافقة أثناء التدريب و التكوين : و هو الدعم و التوعية بضرورة تشكيل إقتصاد مرتكز على الكفاءات.
- المرافقة الإعلامية : تتمثل في تقديم المساعدة على إنشاء أنظمة المعلومات و الاتصال داخل المؤسسة
- الدعم التكنولوجي : تشجيع المؤسسات على استخدام التكنولوجيا و دعمها . (بويريت، 2018) .

المطلب الرابع : دور المقاولاتية و معيقاتها .

1- دور المقاولاتية

تلعب المقاولاتية عدة أدوار يمكن تلخيصها كالتالي :

➤ دور المقاولاتية في الجانب الاقتصادي

- و يمكن أن نتوصل الى أهمية دور المنشأة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة و تكمن فيما يلي :
- قدرتها على معالجة العديد من الإختلالات الاقتصادية مثل الاختلال بين الادخار و الاستثمار لمعالجة ميزان المدفوعات .
- الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي من الصناعات الكبرى .
- الإسهام في زيادة حجم قيمة الصادرات الصناعية .
- الإسهام في تعزيز دور البرامج التنموية للدول النامية من خلال رفع المعدلات الإنتاجية في المرافق الإنتاجية.

➤ دور المقاولاتية في الجانب الاجتماعي

- تلعب المشاريع المقاولاتية دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة و التهميش لما يترتب عليه من الآفات اجتماعية و هذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة .
- تؤدي المشاريع المقاولاتية دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية عن طريق توسيع البدائل و الخيارات.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصبهم جراء إفلاس بعض المؤسسات .
- تدريب العاملين و تأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بعدة مهام .
- تنوع المهام و المسؤوليات التي يقوم بها العاملين و بذلك تزداد خياراتهم و التوسع في معارفهم .

➤ دور المقاولاتية في الجانب البيئي

- يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بعدما كان دور المشاريع المقاولاتية في ظل متطلبات تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة، و من هنا أصبحت المشاريع المقاولاتية أهمية كبيرة في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال برامج تدريبية بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية .إن المشاريع المقاولاتية تهدف إلى نشر المفاهيم و القيم الصناعية الحديثة مثل : إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع و الابتكار ، الكفاءة.
- تعتبر هذه المشاريع أحد أهم آليات التطور التكنولوجي و تساهم في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل راشد و عقلائي ،لتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط الصناعات و المؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية. (طيبور، 2019)

2- معوقات المقاولاتية

- هناك مجموعة من المشكلات تواجه نمو و تطور المشروعات المقاولاتية في جميع أنحاء العالم التي تتفاوت من قطاع إلى آخر ونذكرها فيما يلي :
- ارتفاع كلفة رأس المال (كلفة الاقتراض و التمويل)
- ضعف التسويق و عدم القدرة على التجديد و تحديث قنوات التوزيع بصورة مستمرة.

- ضعف قدرات أصحاب المشاريع المقاولاتية في النواحي المالية و الإدارية و التسويقية .
- عدم قناعة أصحاب المشاريع في التدريبات و إمكانية تطوير المهارات .
- عدم القدرة على إتباع استراتيجية تسويقية واضحة بسبب ارتفاع تكلفة التسويق .
- عدم ملائمة بعض التشريعات و القوانين .
- منافسة منتجات المنظمات الكبيرة في ذات المجال.
- ارتفاع معدلات التضخم و تأثير ذلك في ربحية المشروع.
- صعوبة الحصول على التمويل في بدأ المشروع ،و صعوبة زيادة رأس المال في مراحل التطوير.
- المشكلات تتعلق بجودة الإنتاج مما يؤثر في القدرة التنافسية . (بوبريت، 2018)

ملخص الفصل

كان تطور الجهاز المصرفي نتيجة الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إن تطور هذه البنوك أدى إلى تسهيل عمليات التمويل وخاصة أن منها القصيرة ذلك لأن الدور الأول الذي تلعبه البنوك هو تمويل القصير .

ومن خلال الوظائف التي تقوم بها هو تمويل المقاولاتية نتيجة لموقع هذا القطاع الاقتصادي المهم فلقد عاد هذا القطاع بقوة على الساحة الاقتصادية وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة أن السلطات الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي لترقية المقاولاتية وحيث تعتبر أجهزة الدعم التي تبنتها الدولة أحد اهم السبل لتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم.



الفصل الثاني: التمويل المصرفي

وأنواع القروض



تمهيد

يعد التمويل المصرفي أهم محرك تقوم عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعظم انشغال تسعى الدولة للاهتمام به وتوفيره بصفة دائمة ومستمرة، ومن أجل التوفيق بين متطلبات البنوك واحتياجات المؤسسات تم وضع عدة آليات وتدابير مساعدة قد تحد من المشاكل والصعوبات التي يواجهها كل منهما، وباعتبار البنوك أهم مصدر للتمويل في النظام المالي والمصرفي الجزائري والذي يمكن توجيهه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنحاول إبراز الدور الذي تسعى إليه البنوك الجزائرية في تأمين التمويل المناسب لهذه المؤسسات.

وعليه يهدف هذا البحث إلى توضيح مختلف صيغ التمويل المصرفي الذي يمكن للبنوك منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى القطاعات والتي يجب أن تتنافس على تمويلها بناء على كل التسهيلات التي سخرتها الدولة لكلا الطرفين و ذلك في إطار تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد والمجتمع.

ولإجابة عن التساؤلات المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة سيتم التطرق الى :

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية .

المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية .

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية

يعتبر القرض تسليم الغير مالا منقولاً أو غير منقول على سبيل الدين أو الوكالة الإيجار أو الوديعة ، الإعارة، الرهن .

تعرف القروض المصرفية على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بتسديد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد .

إن القروض أساس النشاط البنك فهي تجارية وموضوع عمله، قد يوزع البنك قروضا تحتمل تمويلها غيره البنك (المركزي بصفته المقرض الأخير) فهو فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت فهو تقديم أمواله مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تغطي عمليتين أساسيتين: الفرق الزمني والخطر.

تختلف القروض فيما بينها في ثلاثة موضوعها، و المدة الزمنية والضمانات التي ترافقها أي لسيولتها بالنسبة للمقرض. أما عن تعريف القروض من الناحية الاقتصادية " يعرفه الاقتصادي صلاح الدين حسن : " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود او يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزامه و ذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد و العمولات و المصاريف". أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن مال على أمل استعادته فيما بعد مع فوائد والذي يدعو إلى هذا إنما هي الثقة واستعداد الثاني للوفاء في الموعد . (عفاف، 2016)

المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية

تعتبر القروض أساس العمل المصرفي، حيث يأخذ حصة الأسد من استخدامات المصادر في البنوك حيث يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع. حيث أن منح القروض أو الائتمان يعني بطبيعة الحال وضع أرصدة المتعاملين المودعة لدى البنك موضع التشغيل لتحقيق عائد مناسب يتمثل في الفرق بين الفائدة الدائنة و المدنية.

تتبع أهمية الائتمان في كونه يسد حاجة الأفراد، المؤسسات. أصحاب المهن .القطاعات الاقتصادية. حيث قلما نجد نشاطا يعتمد كلياً على موارده الذاتية فقط . تسعى المؤسسات دائماً الى زيادة أرس المال عن طريق القروض المقدمة إليها بشكل ائتمان من قبل البنوك .نتيجة لأهمية الائتمان استمدت البنوك أهميتها، حيث تعتبر الآن محور الجهاز المالي العمل الاقتصادي ولأنها تقبل الودائع من اطراف عديدة ومختلفة وتقوم بتحويلها الى المستثمرين من خلال تقديم الائتمان فهي بذلك كأنما تسهل عملية تدفق السلع والخدمات للأفراد. الأمر الذي عزز دور المصارف في الاقتصاد لكن يجب الذكر السياسة الائتمانية الجيدة تحقق أفضل استخدام للموارد إضافة للتوزيع الأفضل للودائع بأنواعها المختلفة. (مظهر، 2003)

تعمل السياسة الائتمانية في الأجهزة المصرفية ضمن عدة اعتبارات منها التقيد بالسياسة العامة للدولة والحفاظ على أموال المودعين ومواجهة احتياجات القطاع الخاص والمجتمع والبيئة التي تعيش فيها هذه البنوك. كون الائتمان يشكل المصدر الرئيسي لدخل البنوك تكمن أهميته في المشاركة الأساسية لتحقيق أهداف البنك والمتمثلة في الأمان والربحية والسيولة . (نعام، 2019)

المطلب الثالث: خصائص القروض المصرفية

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتتجم عنها عدة أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها:

- 1- قيمة القرض: وتتحدد حسب الجهة التي تمنحه وكذلك حسب نوع القرض.
- 2- مدة القرض: وتختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة.
- 3- معدل الفائدة: يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:
 - قيمة القرض.
 - مدة القرض.
 - مرونة الطلب.
 - المنافسة.
 - درجة المخاطرة.
 - تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض.
- 4: الضمانات: وتكون إما عينية أو شخصية وكل منهما تنقسم إلى أنواع.
- 5: طريقة السداد: وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها:
 - برنامج بأسعار فائدة ثابتة فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
 - برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق . فيمكنها أن ترتفع أو تنخفض حسب المؤشر ارت التي اعتمدت في تحديدها.
 - تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزءا هاما دفعة باستعمال سعر الفائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها والجزء الآخر يتم دفعة باستعمال سعر الفائدة متغير.
 - برنامج تسديد فيه القروض تدريجيا. وهذا النوع يلاءم الأشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل.

- 6- طريقة صرف القرض واستهلاكه: ويتم تحديد فيها إن كان القرض سوف يدفع على دفعة واحدة أو عدة دفعات وكيف تتم حساب الفائدة المستحقة ، هل على المبلغ كله أو على المبلغ المحسوب فقط.
- 7- الهدف من القرض: ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زارعيالخ.
- 8- فترة السماح: تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين. (عفاف، 2016)

المطلب الرابع: أسباب اللجوء إلى التمويل قصير الأجل

أسباب استخدام المؤسسات للتمويل قصير الأجل هو:

- 1/ نظرا لطبيعة النشاط المتكرر والقصير زمنيا فإنه تحتاج إلى نوع معين من التمويل ملائم لهذه الطبيعة .
- 2/ عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط داخل المؤسسة واختلاف طبيعة المشكلة التمويلية .
- 3/ انخفاض كلفة التمويل قصير الأجل عن التمويل طويل الأجل.
- 4/ سهولة الحصول على التمويل قصير الأجل لانخفاض عنصر المخاطرة وانخفاض الضمانات.
- 5/ بمقارنة القروض قصيرة الأجل بالقروض طويلة الأجل نجد أن الأولى غالبا ما تكون متوفرة بسهولة أكبر وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة وفي معظم الحالات نجد المشروعات المختلفة بغض النظر عن حجمها أن القروض قصيرة الأجل أقل تكلفة حتى لو أخذنا في الحسبان تأثير ضرورة وجود أدنى من الرصيد بالبنك على سعر الفائدة الحقيقي.
- 6/ حاجة المشروع الموسمية للأموال كتمويل عملية شراء بضاعة في بداية الموسم. (رشيد، 2012)

المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية

نتطرق في هذا المبحث إلى أنواع القروض وهي: قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال, قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار, وكذا قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

المطلب الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

إن القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية ولا تتعدى في الغالب ثمانية عشرة شهرا, وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه النشاطات, و ذلك حسب طبيعة النشاط ذاته أو حسب الطبيعة المالية للمؤسسة أو الغاية من القروض, و ترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا و مرة دائنا. و ذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات و قدرها على تحصيل ديونها من الغير, و يمكننا بصفة إجمالية إن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين: القروض العامة, و القروض الخاصة, إضافة إلى القرض بالإلزام و قروض الأفراد. (قوبقع, 2006)

أولا: القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لأصل بعينه وتلجأ المؤسسات إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- 1- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا, التي يواجهها الزبون و الناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات. ويتم اللجوء إليها في فترات معينة مثل آخر الشهر مثلا, حيث تكثر نفقات الزبون, و ينبغي على البنك إن يتابع عن قرب استعمال هذه القروض من طرف الزبون.
- 2- **المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل, ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة و يستعمل المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق كانهخفاض سعر سلعة معينة أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة. ونظرا لمبلغ القرض ومدته وكذلك النشاطات التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقي يمكن إن يواجهه البنك ويتمثل هذا الخطر في تجميد أمواله لفترة معينة و هو

ما يؤثر على السيولة و قدرته على القيام بعمليات قرض أخرى وأمام كل هذه الصعوبات يجب على البنك القيام بدراسة جيدة عند قيامه بمنح القرض لتمكنه إلى حد كبير من استرداد القرض في الوقت المناسب و لتقليل من مخاطر التجميد.

3- قرض الموسمية: هي نوع خاص من القروض البنكية، و تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة، و غير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج و تقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة. و من أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج و بيع الأدوات المدرسية إذ أن عملية الإنتاج تمتد على عدة أشهر من السنة لتليها بعد ذلك عملية البيع لمدة قصيرة.

4- قروض الربط : هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل العملية المالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية و يقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل. ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت تحقيقها. (دوابه، 2006)

القروض الخاصة : هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما

توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة.

1- التسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها، وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل الموارد الأساسية، ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.

2- تسبيقات على الصفقات العمومية: هي عبارة عن اتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات)، أو الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، ونظرا لطبيعة

الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع و حجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ,ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال ,وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية. (محمد، 2011)

• و يمكن للبنوك إن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية :

- أ- **منح كفالات لصالح المقاولين:** تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكثتين في الصفقة, وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية (صاحبة المشروع) ,وتمنح عادة هذه الكفالات لمواجهة أربع حالات ممكنة: كفالة الدخول إلى المناقصة ,كفالة التنفيذ, كفالة اقتطاع الضمان, و أخيرا كفالة التسبيق.
- ب- **منح قروض فعلية:** توجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية, و هي كمايلي:

- قروض التمويل المسبق: و يعطي هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع وعندما لا يتوفر مقابل للأموال الكافية للانطلاق في الانجاز, ويعتبر من طرف البنك قرض على بياض لنقص الضمانات.

- التسبيقات على الديون الناشئة و غير المسجلة: عندما يكون المقابل قد أنجز نسبة مهمة من الأشغال, ولكن الدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا و لكن تم ملاحظة ذلك ,يمكنه أن يطلب من البنك تعبئة هذه الديون (منحه قرض) بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة دون أن يتأكد من أن الإدارة سوف تقبل بالمبالغ المدفوعة.

- تسبيقات على الديون الناشئة و المسجلة: تمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء الانجاز, و يتدخل البنك لمنح هذه القروض للزبون لكون الدفع يتأخر عن الانتهاء من الأشغال.

3- **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون, و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق, ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ. فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها, و تعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها و ينتظر تاريخ الاستحقاق

لتحصيل هذا الدين، و يستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم، و يطبق هذا المعدل على مدة الانتظار أي مدة القرض، و هي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تقديم الورقة للخصم و تاريخ الاستحقاق.

✚ **القرض بالالتزام :** القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من البنك للزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي هنا البنك لا يعطي نقود و لكن يعطي ثقة فقط، و يكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته. و في هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية و هي:

1- الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة بنك، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها احد مديني الأوراق التجارية، و عليه فان الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

2- الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك، يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق زبونه في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة و مبلغها، و يستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك و إدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

3- القبول: في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بالتسديد للدائن و ليس لزبونه، و يمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض :

- القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات.

- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.

- القبول الممنوح للزبون من اجل مساعدته للحصول على مساعدة للخزينة

- القبول المقدم للتجارة الخارجية. (ليلي، 2008)

✚ **القروض المقدمة للأفراد :** بإمكان البنك إن يمنح قروض من نوع آخر هي ذات طابع شخصي بشكل عام، و هدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن)، و من بين هذه القروض: بطاقات

القرض، و القروض المقدمة عادة للأشخاص ذوي الدخل الثابتة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القروض لا يزال في بدايته في الجزائر ، ولم تستطع البنوك بعد أن تطور استعمال هذا النوع من القروض لكي يرقى إلى درجة الممارسة التقليدية الشاملة. (نعام، 2019)

المطلب الثاني: القروض المقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار .

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال ، من حيث موضوعها و مدتها و طبيعتها و لذلك فان العمليات تتطلب إشكالا و طرق أخرى للتمويل تتلاءم و هذه المميزات العامة. فنشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج و معداته، و إما عقارات و عليه فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائدا اكبر في المستقبل ،ويعتبر تحقيق الأرباح من وراء هذا الاستثمار من الضمانات الأساسية التي تسهل عملية التسديد فيما بعد، وعندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرهن مستقبلها إذا لم يكن صائبا. وعليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكنها ذلك من التقليل من احتمالات عدم التأكد ،وبالتالي التقليل من المخاطر الناجمة عن الاستثمار و تأثيراتها على وضع المؤسسة ووضع البنك الممول للعملية. (طرابلسي، 2015)

✓ عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية للتمويل الخارجي للاستثمارات ، و يرتبط كل نوع منها بطبيعة الاستثمار ذاته.

- 1- قروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، و نظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال إضافة إلى المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى المركز المالي للمقترض. ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، و يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة.

ففيما يتعلق بالنوع فيعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وإما فيما يتعلق بالقروض غير القابلة للتعبئة فمعناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض و بالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

2- قروض طويلة الأجل: تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، كذلك نظرا لمدو الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد. والقروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم، والمدة الطويلة) تقوم بها المؤسسات متخصصة لاعتمادها بتعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها. ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات، و لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق و مصاعب هذه الأنواع من القروض. (مالحة، 2015)

✓ القرض الايجاري

يعتبر فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل وهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

ومن خلال التعريف يمكننا استنتاج خصائص الإيجار الأساسية و هي كالتالي:

❖ إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل والتي تسم المؤسسة المستأجرة غير مطالبة باتفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.

- ❖ إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس للمؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة إدارية واقتصادية.
- ❖ في نهاية العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا وتستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكسب ملكيته.
- وإنما أن تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد وفي هذه الحالة تنقل الملكية القانونية للأصل للمؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال وهذا هو الخيار الأخير أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل وتنتهي بذلك العلاقة القائمة بينهما وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.
- ❖ تقيم عملية القرض الإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة ودفع ثمنه بالكامل، ثم تقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار طبعاً. (رشيد، 2012)

المطلب الثالث: تعريف خطاب الضمان .

لتعريف خطاب الضمان البنكي لابد من الإشارة إلى المادة 11/22 من الأمر رقم 13 . 11 أعطت تعريفا لهذا الخطاب والتي تنص على ما يلي:

" كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان "

فالمشرع الجزائري من خلال نص المادة ذكر على سبيل المثال الضمان الاحتياطي والكفالة والضمان، فهذا الأخير يشمل في الواقع الأمر أنماط مختلفة ومتعددة من بينها خطاب الضمان البنكي.

إن قانون النقد والقرض أشار إلى خطاب الضمان البنكي كعملية من عمليات البنوك لكن المشرع الجزائري لم يضع نظاماً قانونياً يحكمه، إذن عملية إصدار خطاب الضمان البنكي وتنفيذه تخضع إلى الأعراف البنكية التي ساهمت في نشأته وتطوير قواعده.

وان عدم تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف الخطاب الضمان البنكي في القانون التجاري. هذا يدفعنا إلى اللجوء إلى بعض القوانين والتشريعات المقارنة للحصول على تعريفات تتفق معه وتشمل جميع أطرافه. فيما يلي بعض التعريفات.

ويعرفه مصطفى كمال طه بأنه " تعهد كتابي يصدر من البنك بناء على طلب شخص يسمى (الآمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر يسمى (المستفيد) ، إذ طلب منه ذلك خلال فترة معينة في الخطاب دون اعتداد بأية معارضة " (طرابلسي، 2015)

وقد عرف الدكتور علي جمال عوض " خطاب الضمان أو خطاب التعهد كما تسميه بعض البنوك، هو تعهد مكتوب يصدره أحد البنوك بناء على طلب عملية بصدد عملية أو غرض محدد ويلتزم بموجبه أن يدفع لصالح طرف ثالث مبلغ معيناً من النقود عند أول طلب يتلقاه من هذا الطرف خلال أجل سريانه وذلك رغم أية معارضة قد تحت بها العميل المضمون " (آمنة، 2015)

من خلال هذه التعريفات نلخص إلى أن معظم التشريعات قد اتفقت على أن يكون تعريف خطاب الضمان كما يلي:

" خطاب الضمان هو تعهد يصدره البنك بناء على طلب العميل بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال المدة المحددة في الخطاب."

هذا التعريف الذي أخذت به التشريعات المقارنة ويتطابق إلى حد ما مع تعريفات الفقه يحدد النظام القانوني لخطاب الضمان ويوضع عملية التزام البنك بدفع مبلغ معين خلال مدة محددة في خطاب الضمان إذن عملية مصرفية يتعهد البنك بتنفيذها وفق الشروط المحددة في الخطاب الذي صدره بناء على طلب عملية لمصلحة المستفيد، إذ على ضوء البيانات التي يشمل عليها خطاب الضمان تتحدد التزامات البنك في مواجهة عملية وفي مواجهة المستفيد.

والبنك عندما يصدر خطاب الضمان لصالح المستفيد لا يضمن به حسن التنفيذ عملية التزامه في مواجهة المستفيد. فهو لا يرقب هذا التنفيذ كما أنه لا يتعهد بأن يقوم بدلا من عملية الالتزام بل يكون التزام البنك مجرداً من ظروف التزام العميل أمام المستفيد.

فالبنك يلتزم بدفع المبلغ المحدد في الخطاب وفي خلال المدة المحددة فيه بغض النظر عن العلاقة القانونية التي تربط العميل بالمستفيد أو تلك التي تربط البنك بالعميل فخطاب الضمان لا يمثل ضمانا قويا في نظر المستفيد إلا إذا كان التزام البنك بمقتضى الخطاب نهائيا مجردا من العلاقات السابقة بين أطرافه. (عفاف، 2016)

➤ شروط خطاب الضمان

نجد بأن لخطاب الضمان شروط من جهة تحديد المبلغ الذي يضمنه البنك ومقدار مدة الضمان وأن قيمة خطاب الضمان لا تتعدى الحد المصرح به للبنك وفيما يلي نبين ذلك:

أولاً: مبلغ الضمان

الأصل أن يحدد الضمان البنك بمبلغ معين ومع ذلك فمن المتصور أن يصدر الخطاب بغير تحديد مبلغ بل يتعهد فيه البنك أن يضمن عميله في كل ما يسببه تصرفه من ضرر للغير أي المستفيد وتتبع هذه الصورة على الخصوص في كفالة المرسل إليه الذي يسحب بضاعة من الجمرک قبل أن تصله سندات الشحن، فيشترط عليه الجمرک تقديم كفالة من البنك تضمن له كل ما قد يتحملة الجمرک بسبب تسليمه البضاعة وتعهد البنك على هذا النحو صحيح لأن محله وان ولم يكن محدداً فهو قابل للتحديد ولا يدفع البنك إلا الضرر الذي يثبت المستفيد وهو الجمرک أنه أصابه بسبب الواقعة التي ضمن البك نتائجها . (سحنون، 2003)

ثانياً: مدة الضمان

الأصل أن يصدر خطاب الضمان لمدة محددة تحرص على تأكيدها باعتبار هامة سريان الخطاب وعلى اشتراط وصول المطالبة قبل تاريخ معين، وبيان أن ضمان البنك يسقط تلقائيا إذا لم تصل البنك مطالبة حتى التاريخ المحدد وإذا لم تحدد مدة اعتبار الضمان . كقاعدة . غير محددة بمدة فيجوز للبنك وهو الملزم أن ينهي في أي وقت بشرط إخطار العميل قبله بوقت مناسب ومع ذلك إذا كانت العملية المضمونة مذكورة في خطاب الضمان إلى وقت انتهائها وظل قائما مادامت قائمة متى كان هذا المعني مفهوماً من الخطاب ويبدو ذلك مثلاً إذا قدم الخطاب الضمان حسن السلوك شخص أجنبي دخل البلاد

بضمان البنك فيظل الضمان قائماً مادامت العملية قائمة أو مادام حياً مقيماً ومعنى سريان الضمان خلال مدة معينة أو دون تحديد مدة أن البنك يلتزم بالدفع فوراً إذا طُلب بالوفاء خلالها.

المطلب الرابع: أهمية خطاب الضمان .

تقوم خطابات الضمان بدورها في الحياة الاقتصادية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي إذا تحل محل التأمين النقدي الذي يطلب تقديمه في مجال عقود التوريد الأشغال العامة وغير ذلك من المجالات، فلا يكاد تخلو عقود من هذه العقود على اختلاف أنواعها من شرط يطلب من كل من يريد التعاقد مع جهة في هذه المجالات أن يقدم لها مع عطائه تأميناً نقدياً يوازي نسبة معينة من مجموع قيمة العطاء لضمان جديته، كما يتطلب التأمين النقدي في حالة قبول العطاء إذ يتعين على كل من يرسو عليها العطاء أن يقدم هذا التأمين بما يوازي نسبة معينة أيضاً من مجموع قيمة العطاء وذلك ضماناً لحسن تنفيذ التزاماته.

الفرع الأول: أهمية خطاب الضمان بالنسبة للعميل

يحقق خطاب الضمان للعميل عدة فوائد من قبيل حله محل التأمين النقدي الذي يطلبه عادة المستفيد من العميل، فبدلاً من تجميد المبالغ النقدية لدى الجهة المستفيدة من الضمان، يقوم الأمر (العميل) باستصدار خطاب ضمان مستقل من بنك يحصل به على رضا وقبول المستفيد للتعاقد معه، وبالتالي يمكن استثمار هذه الأموال في أوجه أخرى. ومما لا شك فيه أن العمولة التي سيدفعها العميل للبنك مقابل إصداره لخطاب الضمان ستكون أقل من سعر الفائدة التي يتحملها، لذا ما اقترض قيمة التأمين النقدي من البنك.

وفي حالة ما إذا كان العميل مقيماً بالخارج، فإن الضمان يغنيه عن تحويل العملات الأجنبية الموازية لقيمة التأمين الواجب تقديمه ثم إعادة تحويله مرة ثانية عند انتهاء العملية أو عدم رسم العطاء عليه، وما يترتب على ذلك من آثار مالية نتيجة تغيير أسعار الصرف لفترة ما بين تقديم التأمين وسحبه، وصعوبة تحديد الطرف الذي يتحمل هذه الخسارة إن وجدت .

يستطيع العميل المقاول، عدم تجميد قيمة التأمين لدى الجهة الإدارية المتعاقدة معه مدة طويلة ويمكنه استثماره في أوجه استثمارات أخرى ومما لا شك فيه أن العمولة التي سيدفعها العميل المقاول للبنك مقابل إصداره لخطاب التأمين النقدي من البنك. وفي حالة ما إذا كان العميل المتعاقد مع الجهة الإدارة مقيماً في الخارج فإن خطاب الضمان يغنيه عن تحويل العملات الأجنبية الموازية لقيمة التأمين

الواجب إيداعه لدى خزانة الجهة الإدارية ثم إعادة تحويلها ثانية عند انتهاء العملية أو عدم رسو العطاء وما يترتب على ذلك من آثار مالية نتيجة تغير أسعار الصرف في الفترة ما بين تقدم التأمين وسحبه وصعوبة تحديد الطرف الذي يتحمل هذه الخسارة أن وجدت ومصاريف البنك وخلافه وهذا علاوة على ما يؤديه خطاب الضمان من هذه الحالة من تفادي الإجراءات الطويلة بتعليمات الرقابة على النقد.

• تتصف عملية إصدار خطاب الضمان بالمرونة بالنسبة للمتعاقد الأجنبي خاصة بالنسبة لخطاب الضمان الابتدائي (وهي التي تقدم لضمان جدية مقدم العطاء) فالمقابل أو المرد الأجنبي قد يفضل إرسال غطاءه في المناقصات العامة المفتوحة قبل موعد فتح المظاريف بفترة وجيزة حرصاً على عدم تسرب أسرارها إلى بقية المتنافسين أو يتمكن من دراسة الموقف دراسة دقيقة تبعا لمستوى الأسعار المقدمة أو لتعبيرها في الأسواق. فيلجأ المتعاقد الأجنبي إلى أحد مرسلي البنوك الذي يتعاقد معه في الخارج الذي يقوم بدوره بإرسال برقية موضح بها شروط الضمان والرقم السري المتعارف عليه بين البنك ومراسله.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إصدار خطاب الضمان كثي ار ما تتضمن تسهيلا ائتمانيا يمنحه البنك لعملائه. ذلك أن البنك كثي ار ما يكتفي بمطالبة عميله بتقديم غطاء جزئي مقابل الضمان) وديعة نقدية أو عينية (بحيث يبقى جزء من قيمة الضمان مكشوف كما قد يصدر البنك الخطاب المكشوف اكتفاء بثقته في العميل وسمعته المالية المليئة. وهنا يعتبر إصدار خطاب الضمان بغطاء جزئي أو على المكشوف تسهيلا ائتمانيا.

وحتى عن البيان إن خطاب الضمان وان كان يقوم مقام التأمين النقدي إلا أنه ليس أداة وفاء كالشيك، كما أنه ليس ورقة تجارية كبقية الأوراق التجارية فهو أداة ضمان من طبيعة خاصة ذلك أن طبيعة تختلف كما سنرى عن طبيعة الشيك أو غيره من الأوراق التجارية إذ أنه لا يجوز للمستفيد منه تظهيره لغيره أو التنازل عنه لأي شخص آخر.

الفرع الثاني: أهمية خطاب الضمان بالنسبة للبنك

لا جدال في أن البنك مصدر خطاب الضمان يفيد أيضا من إصداره لمثل هذه الخطابات فالبنك يتقاضى عمولة من عميله مقابل إصدار هذا الخطاب وتتناسب هذه العمولة مع قيمة الضمان وأجله ونوع العملية المطلوب تقديم خطاب الضمان عنها كما أن غطاء خطابات الضمان تزيد من ودائع البنك حيث يحتفظ بها حيث انتهاء مدتها.

وخطابات الضمان لا تسدد قيمتها للمستفيد في أغلب الأحوال ولا تكلف البنك في إصدارها الإنفقات إدارية إذ ما قورنت بالعمليات المصرفية الأخرى مثل فتح الحسابات الجارية وتقديم القروض... الخ.

كما لا يتحصل البنك في النهاية خسارة إذا دفع قيمتها إذ يحتفظ البنك عادة بغطاء ويأخذ على العميل تعهدات كافية تضمن له سداد القيمة ورجوعه على العميل، هذا فضلا عن كل أموال العميل لدى البنك تكون ضامنة لتصرف البنك .

بالإضافة إلى ما تقدم فإن البنك يهدف من وراء إصدار خطاب الضمان لتحقيق هدف وهو خدمة عملائه الذي تربطهم به علاقات مصرفية أخرى أكثر ربحا للبنك مثل فتح الحسابات الجارية و الإعتمادات وتقديم العروض. فالبنك بهذه الخدمات وغيرها إنما يقوم بعمل متكامل لصالحه وصالح العملاء مما يترتب عليه جذب العملاء.

إلا أن الخطر الأساسي الذي يحيط بعملية خطاب الضمان المصرفي يتجسد في الطلب الذي لا يبني على أساس والمبني أحيانا على الغش وتدليس المقدم هذا المستفيد بالوفاء بقيمة الضمان فالكفيل . ولو متضامن . يستطيع التمسك بالدفع للمدين عكس الحال بالنسبة للضامن الذي يلتزم بالدفع عند أو مطالبة وعلى الرغم من معارضة العميل.

الفرع الثالث: أهمية خطاب الضمان بالنسبة للمستفيد

إن عملية إصدار خطابات الضمان تفيد منها الجهات المستفيدة ذاتها أي أنها تعود بالفائدة على المستفيد . فصدور خطاب الضمان من البنك معتمد يعد ضمان كافيا من وجهة نظر هذه الجهات المستفيدة منه لا تقل عما يؤديه التأمين النقدي المودع عليها وخاصة وانها تتطلب في خطاب الضمان شروط تجعله قابلا للدفع من جانب البنك دون قيد أو شروط أو حتى رغم اعتراض العميل وقبول الجهات المستفيدة لخطاب الضمان .

ولا تخفى أن قبول خطابات الضمان بدلا من التأمين النقدي من الجهات المستفيدة يشجع الموردين والمقاولين على التقدم إلى المناقصات التي يعلن عنها للمزايا التي تحققها خطاب الضمان لهم من عدم ضرورة إيداع مبالغ نقدية وتعطيلها عن الاستثمار أو الاقتراض من البنك بفائدة مرتفعة مما يترتب عليه الحصول الجهة المستفيدة إلى أفضل الشروط و أرخص الأسعار.

✚ خصائص خطاب الضمان:

بعدما تطرقنا فيما سبق إلى تعريف خطاب الضمان البنكي سوف نقوم باستنتاج أهم الخصائص أو المظاهر الدالة عليه:

- يعد خطاب الضمان البنكي عمل تجاري باعتبار أن البنك هو مصدر الخطاب إذ تعد جميع أعمال البنك تجارية ولو تمت بصفة منفردة أو لصالح شخص غير تاجر.
- التعهد بخطاب الضمان ينصب على دفع مبلغ معين من النقود أو للتعيين كما هو حالة تعيينه بالحد الأعلى لما يلزم العميل الأمر بضمانه بالعملية المتفق عليها بقدر ما تسمح بذلك الأحكام الخاصة بالتعامل بالعملات الأجنبية في كل بلد.
- يتحدد خطاب الضمان بالمدة المعنية فيه التي تقتضي بانقضائها الالتزام المصرف المتعهد تجاه المستفيد، في خطاب الضمان يمتاز بالفورية كخاصية ملازمة له لأن المستفيد بقبوله لخطاب الضمان يتمتع بميزة السداد الفوري وعلى ذلك يدفع البنك مبلغ الخطاب إذا طلب منه دون مناقشة للمستفيد في مدى قيامه بتنفيذ الت ازماته قبل العميل إلا إذا كان خطاب الضمان مشروط أي نص إلى عدم الدفع إلا عند شرط معين.

وعلى هذا الأساس لا يستحق خطاب الضمان في تاريخ لاحق إصداره ما يعني أنه مستحق الأداء فور صدور ، وتبقى صلاحية مدة استحقاقه مقرونة بمدة خطاب ذاته ولا يعتبر التاريخ المذكور في الخطاب أجلا لاستحقاقه بل هو الحد الأقصى لشرائه، ومعنى ذلك أن البنك يلتزم بدفع المبلغ المحدد في الخطاب خلال المدة المحددة فيه. إذا طالب المستفيد بذلك.

- الغرض الذي أنشأ من أجله. يتحدد التعهد بخطاب الضمان. بغرض الذي من أجله صدر خطاب الضمان أي بضمان التزام معين ناشئ بذمة العميل لمصلحة المستفيد استنادا إلى ضمان أي التزام آخر.

○ الاعتبار الشخصي، يقوم خطاب الضمان على الاعتبار الشخصي بالنسبة لكل من المستفيد والعميل الأمر.

وبالمقابل لا يجوز للعميل الأمر التنازل على خطاب الضمان الصادر بناءً على طلبه إلى غيره حتى لو قام بالتنازل على المقابلة أو العمل الذي من أجله صدر الخطاب إلى هذا الغير. (عفاف، 2016)

ملخص الفصل

انصب الاهتمام في هذا البحث على توضيح مختلف صيغ التمويل المصرفي التي يمكن للبنوك منحها للمؤسسات من خلال ما تكرسه الدولة من آليات وهياكل وإجراءات خدمة لتوفير التمويل الدائم للمؤسسات من جهة، وضمان استرجاع القروض من طرف البنوك من جهة أخرى، لكن بالرغم من ذلك يعاني كل من المؤسسات والبنوك من مشاكل متضاربة تعيق مسارهما نحو التطور والنمو.

لذلك أعطت الجزائر لهذا القطاع أهمية بالغة. واعتبرتها بديل استراتيجي لبناء اقتصاد يمتص البطالة، ويحافظ على توازن الاقتصاد، لذلك لا بد من دعمها وترقيتها، ومن بين أساليب دعمها أسلوب المرافقة الذي يقدم الاستشارة والتوجيه للمقاولين التي تساعد على تجاوز الصعوبات التي تصادفهم من أجل ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، لذلك تعتبر المرافقة آلية هامة لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستغناء عنها.



الفصل الثالث: دراسة حالة بنك التنمية

المحلية BDL سعيدة



تمهيد

بعدما أن تطرقنا في الفصلين السابقين إلى مجمل ما هو نظري حول الجهاز المصرفي و شرح مختلف الإصلاحات التي طرأت بعد الاستقلال حيث انصب الاهتمام في الفصل الثاني على توضيح مختلف صيغ التمويل المصرفي ، سوف نقوم في هذا الفصل في مبحثه الأول بعرض صورة عن بنك التنمية المحلية BDL وكالة سعيدة من خلال التطرق إلى المكانة التي يحتلها البنك كمؤسسة مصرفية من خلال المهام التي تقوم بها من جهة ، و الثغرات التي تشهدها و التطورات التي طرأت على خدمة المؤسسة و التي أدت إلى تحسين أدائها خاصة المالي من جهة أخرى ، أما المبحث الثاني فسننتقل للجانب التطبيقي دور الجهاز المصرفي في تمويل المقاولاتية .

المبحث الأول: بنك التنمية المحلية BDL

المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية BDL.

بنك التنمية المحلية باختصار (BDL banque de développement local)

هو مؤسسة مالية عامة ملك للدولة يخضع في أحكامه التشريعية إلى القانون التجاري باعتباره شركة ذات أسهم، يعد آخر بنك تم إنشاؤه في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، تأسس بموجب المرسوم رقم 85/85 في 10 شعبان 1405 الموافق ل 30 أفريل 1985 الذي تضمن إنشاءه وقانونه الأساسي وهو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره 36800 مليون دينار جزائري.

مقره الرئيسي بسطاوالي بولاية الجزائر العاصمة، يحسب له شبكة مكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن ، وهو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك. بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها ، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات.

فهو بنك يهدف إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع. بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (ANSEJ ANGEM CNC) بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد. لدى بنك التنمية المحلية الدور الرئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكنا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن، و بصفة يقوم بالوظائف التالية :

- خدمة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية على مستوى البلديات و الولايات.
- تمويل العمليات الاستثمارية المنتجة التي تبادر بها الإدارات والهيئات المحلية .
- الدفع بالمخططات و البرامج التنموية المحلية .
- منح القروض القصيرة و المتوسطة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير .
- منح القروض المتوسطة و القصيرة الأجل إلى القطاع الخاص .
- منح و إصدار تسبيقات أو سلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة .

وكالة سعيدة يوم 10 ماي 1987 و التي تعتبر من أهم الفروع للبنك كونها الوكالة الوحيدة على مستوى إقليم الولاية ،حيث استقلت عن القرض الشعبي الجزائري في 20 فيفري 1989 في ظل القانون 89/04 المتعلق باستقلالية المؤسسات. (مروى، 2019)

المطلب الثاني: تعريف بنك التنمية المحلية BDL سعيدة .

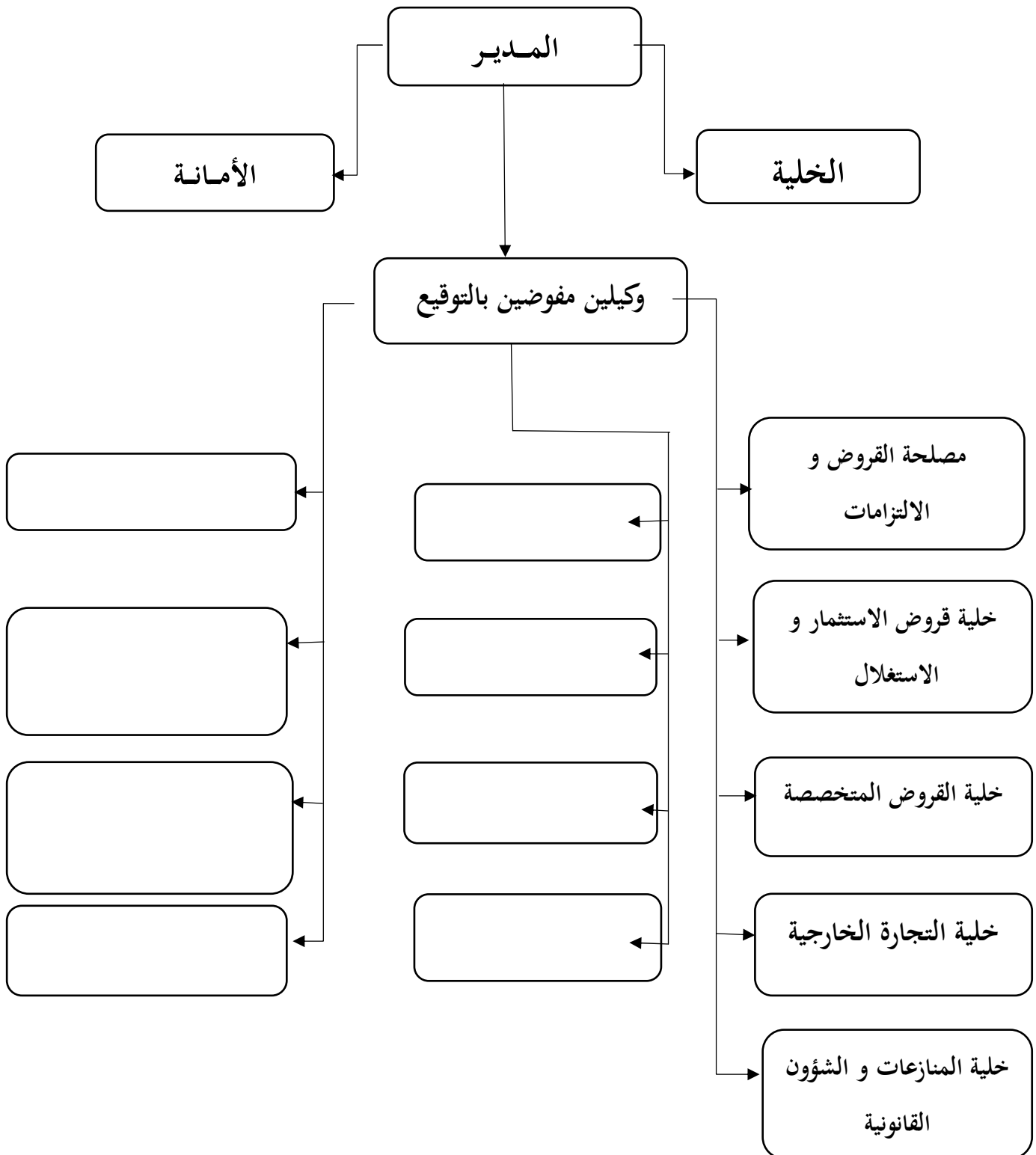
بنك التنمية المحلية وكالة سعيدة هو هيئة قاعدية للاستغلال صنف "أ" تحت الرمز 421 ، يتموقع بوسط المدينة بنهج أحمد مدغري رقم 14 و يتبع في تسييره للمديرية الجهوية للاستغلال DRE تلمسان وهو بنك ودائع يتولى كل العمليات المصرفية كالتوفير ، الإقراض و الضمانات ، التحويلات البنكية و مختلف العمليات الأخرى.

يقوم بتسيير الوكالة مدير معين من طرف الرئيس المدير العام باقتراح من مدير مجمع الاستغلال DGE مع الأخذ بعين الاعتبار رأي مدير شبكة الاستغلال DRE و مدير الموارد البشرية.DRH .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي .

يظهر الهيكل التنظيمي للوكالة كالتالي :

الشكل 01 : الهيكل التنظيمي للوكالة .



❖ **المدير :** له دور التنسيق بين المصالح البنكية و كذلك أخذ القرارات التي تخص العمل البنكي فيما يخص منح القروض و استقطاب زبائن جدد للبنك.

❖ **أمانة الوكالة :** تقوم بتسجيل و تنظيم كل البريد الوارد و الصادر عن البنك و القيام بكامل أنواع السكرتارية بصفة عامة.

❖ **خلية المراقبة :** تقوم بمراقبة جميع العمليات البنكية اليومية و التدقيق في العمليات المحاسبية وإبلاغ المدير في حالة وجود خلل لإيجاد الحلول المناسبة.

❖ **الوكلاء المفوضون بالتوقيع:** يتقصدون دور النيابة، يكونون في الغالب رؤساء مصالح ومهمتهم الإشراف على تنسيق العمليات البنكية مع السهر على حسن سير العمل وفق للتعليمات التي يصدرها المدير و الإبلاغ بواسطة تقارير كتابية كانت أو شفوية.

❖ **مصلحة الصندوق:** مصلحة الصندوق تتمثل وظيفتها في استقبال الودائع وتنفيذ التحويلات لحساب الزبون ، تعتمد على أربع مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

- مبدأ الاستغلال.

- مبدأ العقود.

- مبدأ الخزينة.

- مبدأ الأمان

➤ وسنحاول شرح هذه المبادئ باختصار:

1- مبدأ الاستغلال : يبنى هذا المبدأ على أهمية الاستماع للزبائن و تقديم النصح و المشورة لهم و تزويدهم بالمعلومات و الخدمة السريعة ، و يعتبر هذا المبدأ بمثابة المرآة العاكسة للبنك حيث عن طريقه يمكن للبنك معرفة مكانته بن المنافسين وكذلك حصته السوقية.

2- مبدأ العقود : إن تطبيق القواعد في هذا الميدان يجب أن يتم بحرص تام في كل العمليات التي يقوم بها البنك مع زبائنه بسبب الأخطار المحتملة جراء هذه العمليات مهما كانت صفتها القانونية خاصة فيما تعلق بكيفية تسديد القروض في حالة القروض المباشرة و الإجراءات الخاصة بالقروض الممنوحة في إطار التجارة الخارجية .

3- مبدأ الخزينة : أي ضرورة التطوير الدائم لطريقة تسيير الخزينة و ذلك لتجنب العجز الذي قد يحدث في الخزينة كما يجب الحرص على الاحتفاظ الدائم بنسبة من السيولة للقدرة على تسديد و تغطية طلبات الزبائن التجاريين و المدخرين.

4- مبدأ الأمان: يهتم هذا المبدأ بالعمليات المأخوذة بالقيم المتمثلة في السيولة و الصكوك و ذلك بالتحقق من التوقعات والأرصدة و كذلك الموجودات عن طريق المراقبة الدائمة.

- التسيير الإداري والقانوني لحسابات الزبائن.

- التسديد بالشيكات.

- الإيداع والسحب نقدا.

- تسيير الحسابات المالية والإدارية

❖ **مصلحة القروض و الالتزامات:** تقوم بالجمع بين البحث و المسعى التجاري و الاستشارة القانونية و تقييم خطر الزبائن و كذلك الشروط المفروضة عن منح القرض مع مراعاة كيفية استعمال هذا القرض، و يمكن حصر مهام هذه المصلحة في :

- استقبال الوكالة للزبائن .

- التأكد من موافقة القروض للشروط المطلوبة.

- دراسة طلبات القروض و اقتراح مسابقات خصوصية لتنفيذها و اتخاذ القرار الأولي من طرف لجنة الوكالة.

- إرسال ملفات القروض إلى مديرة مجمع الاستغلال DGE من أجل اتخاذ القرار النهائي حول من القروض.

- تسيير ملفات القروض.

- إرسال ملفات الخاصة بالقروض إلى بنك الجزائر من أجل المتابعة البعيدة.

- متابعة استعمال القروض الممنوحة وميدان توجيهها وكذلك تسديدها في الآجال المحددة.

- متابعة كيفية استعادة المستحقات المتنازع عليها.

- منح القروض المرخص بها والحرص على تنفيذ شروط استعمالها.

- متابعة مدى تطبيق الشروط البنكية.

❖ **مصلحة وسائل الدفع:** و هي المصلحة المكلفة بمعالجة السندات و الشيكات بين وقت تسليمها للبنك من طرف الزبون من أجل خصمها أو تحصيلها و وقت تقديمها للمدين من أجل تحصيلها. يقوم نشاط المصلحة على:

- التأكد من قياسات الأمان كالتحقق من التوقعات المختومة على الوثائق المقدمة للخصم الانتظام

المادي للشيكات و السندات مأخوذة بعين الاعتبار أثناء التسلم .

- المراقبة المتكررة للقيم و الموجودات و للوثائق التي تعتبر إثباتا لتلك القيم التي تتعلق بنشاطات المحفظة.
- الاستلام " remise " و الذي يشمل عمليات الشيكات و السندات سواء للدفع أو الإيداع من طرف الزبائن .
- التحصيل " encaissement " و الذي يختص بالذمم المالية من الوكالات الأخرى.

المطلب الرابع: المهام و آفاق الخدمة المصرفية للمؤسسة.

تتمثل مهام مديرية الوكالة في:

- تنفيذ العمليات مع الزبائن وضمان تسجيلها دوريا في إطار القواعد المحاسبية المعروفة.
 - تنشيط ، تنسيق ومتابعة ومراقبة نشاطات الفرع .
 - التسيير الجيد والدقيق للقواعد التنظيمية .
 - إعداد ومناقشة وتنفيذ الميزانية .
 - الحرص على الاستعمال العقلاني والجيد للموارد البشرية والمادية المتاحة .
- بنك التنمية المحلية وكالة سعيدة شأنه شأن البنوك الأخرى و نظرا للتطورات السريعة التي شهدتها الخدمة المصرفية ارتبط نجاحها بدرجة اعتماد المؤسسة المصرفية على الأنترنت. بحيث استفاد البنك من تخصيص أكثر من 3.6 مليون أورو لتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر و إبرام اتفاقية مساعدة تقنية بقيمة 402325 أورو بين SATIM و الشركة الفرنسية " igenico data Systems " لتركيب عدد كبير من الموزعات الأوتوماتكية (500 موزع) . و نهائي نقطة البيع الإلكترونية لدى التجار (10000) على مستوى التراب الوطني. وفي مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية قد أنشأت المؤسسة الفرنسية « Diagram E- banking » EDI مع الجزائر شركة مختلطة تسمى Algeria E-banking services مهمتها مساعدة المؤسسات المصرفية الجزائرية في رقمنة خدماتها المصرفية و تكوين الإطارات الوطنية في هذا المجال .

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.

➤ مجتمع الدراسة :

هو جميع الافراد او الأشياء او الاشخاص الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث. و هو جميع العناصر العالقة بمشكلة الدراسة التي يسعى الباحث الى ان يعمم عليها نتائج الدراسة حيث تم اختيار مجتمع البحث من المقاولين المقترضين من بنك التنمية المحلية BDL لولاية سعيدة الذين يمتلكون مؤهلات ومقدرة في الحكم على مختلف العبارات الواردة في الاستبيان الخاصة بدور الجهاز المصرفي في تمويل المقاولاتية .

➤ عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في المقاولين المقترضين من بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة ، ونظرا لطبيعة الدراسة فقد اعتمدنا على العينة الميسرة نظرا لاعتبارات الجهد و الوقت، حيث تم توزيع 35 استبانة على إجمالي عينة الدراسة، وقد بلغ العدد الإجمالي للاستبانات الواردة والقابلة للمعالجة الإحصائية 35 استبانة اعتمدنا طريقة التسليم و الاستلام المباشر لأفراد العينة.

المطلب الثاني : مصادر الحصول على المعلومات .

مصادر الحصول على المعلومات والأدوات المستخدمة في الدراسة من اجل الوصول الى المعلومات التي تخدم اهداف الدراسة استخدمنا المصادر و الأدوات التالية:

- مصادر الحصول على المعلومات : للحصول على المعلومات و البيانات المتعلقة بالدراسة اعتمدنا على المصادر التالية:

1 المصادر الثانوية: تم اعتمادها في الجانب النظري للدراسة ، و قد شملت كل من الكتب العربية و الاجنبية ، المقالات و كذلك الرسائل و المذكرات الجامعة المتعلقة بالموضوع.

2 المصادر الاولية: من أهداف بحثنا تم اعتماد أداتين أساسيتين كمصادر اولية هما الاستبانة و المقابلة.

- الأدوات المستخدمة في الدراسة : يتطلب أي بحث الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات وكذا الوسائل الإحصائية .
- الاستبيان: يعتبر الأداة الرئيسية المستعملة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة ، تم تصميمه بالاعتماد على آراء باحثين و بغية معالجة أسئلة الدراسة و اختبار فرضيتها تم اعداد استبيان موجه المقاولين المقترضين من بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة BDL .
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات : بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله يتم تعميمه على العينة المستهدفة من الدراسة، وبعد جمعه من المبحوثين يتم تحليله وهناك عدة برامج للتحليل الإحصائي، للوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الموضوع تم استخدام برنامج SPSS 20 وهو اختصار لعبارة "statistical package for the social sciences" الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:
 - ألفا كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الاستمارة. (Alpha de Cronbach)
 - التكرارات، النسب المئوية.
 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .
 - معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات (Spearman) .
 - معاملات الانحدار الخطي.

➤ اختبار الاعتمادية لجميع اسئلة الاستبانة.

الجدول رقم 03: معامل ألفا كرونباخ للإستبانة ككل ولمجالاتها.

ألفا كرونباخ	عدد العبارات	/
0.677	25	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

- **تحليل النتائج:** تبين من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ الكلي يقدر ب (0.677) وهي قيمة اكبر من (0.6) مما يدل على أن أداة القياس تمتاز بثبات عال فيما يخص عينة الدراسة وهي قيمة جيدة ويمكن قبولها لأغراض التحليل مما يعني إمكانية الاعتماد على الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة.
- **صدق الاداة (الاستبانة):**
تم اجراء اختبار صدق المحتوى الظاهري من خلال تحكيم اداة قياس المتغيرات بعرضها على المتخصصين في مجال الدارسة، للتأكد من سلامه تمثيل الفقرات للمتغيرات و درجه كفايتها .

المطلب الثالث: تحليل الوصفي للدراسة الميدانية .

مواصفات العينة تتمثل البيانات الشخصية في: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة.

• الجنس

الجدول رقم 04: توزيع الجنس .

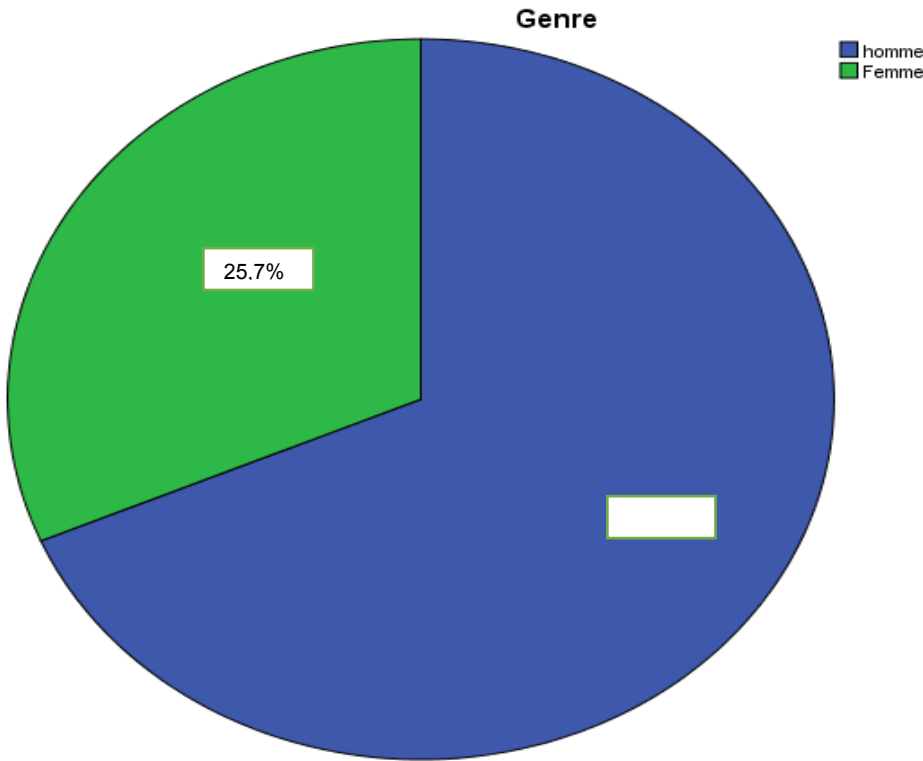
الجنس	العدد	النسبة
ذكور	26	74,3%
إناث	9	25,7%
مجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

التفسير: من الجدول رقم 04 نجد الفئة الغالبة من الذكور بالنسبة 74.3% اما النسبة الباقية تمثل الإناث بنسبة 25.7%.

الشكل 02 : توزيع الجنس.

Diagramme en secteurs



المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

• العمر

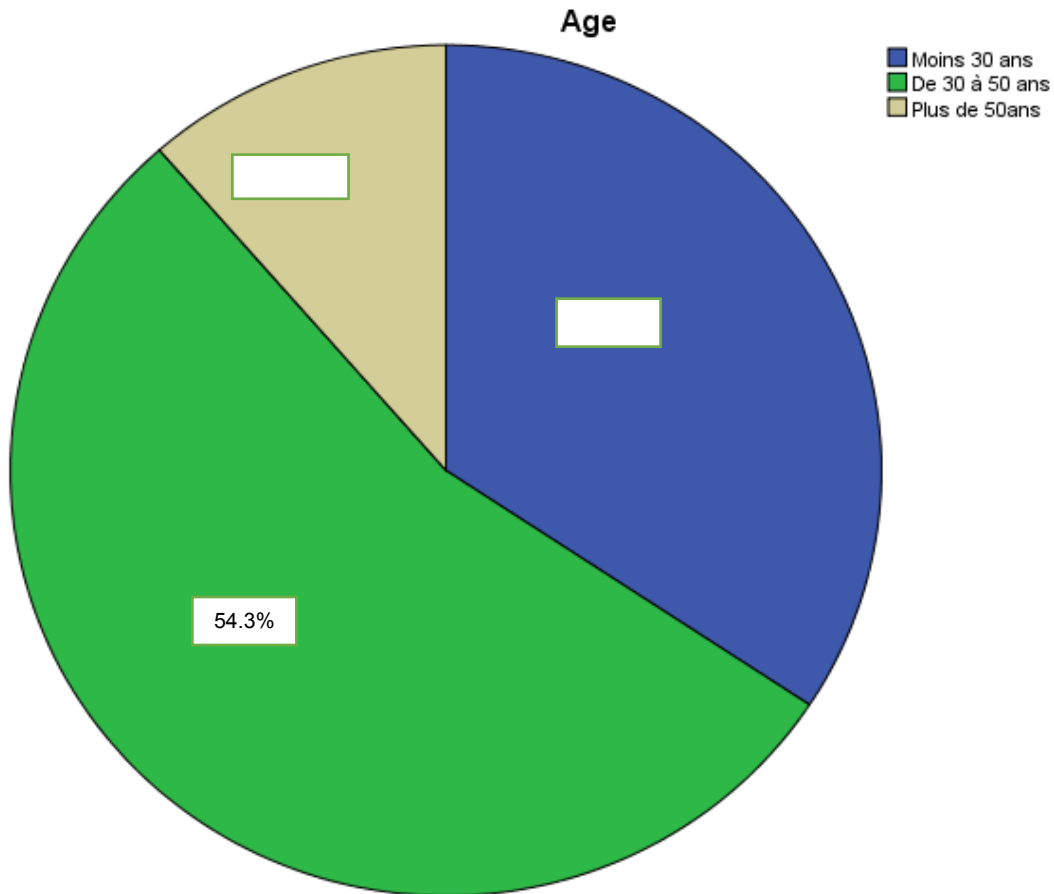
الجدول رقم 05 :يمثل توزيع العمر .

العمر	العدد	النسبة
اقل من 30 سنة	12	%34.3
من 30 - 50 سنة	19	%54.3
اكثر من 50 سنة	4	%11.4
المجموع	35	%100

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

التفسير: من الجدول 05 نجد أن الفئة الغالبة هي فئة ما بين 30-50 سنة بنسبة 54.3%. ثم تليها فئة أقل من 30 سنة بنسبة 34.3%. ثم تأتي فئة أكثر من 50 سنة بنسبة 11.4% وهذا ما يبين بأن البنك يعتمد في سياسته على دعم فئة الشباب .

الشكل 03 : توزيع العمر



المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

• المستوى التعليمي

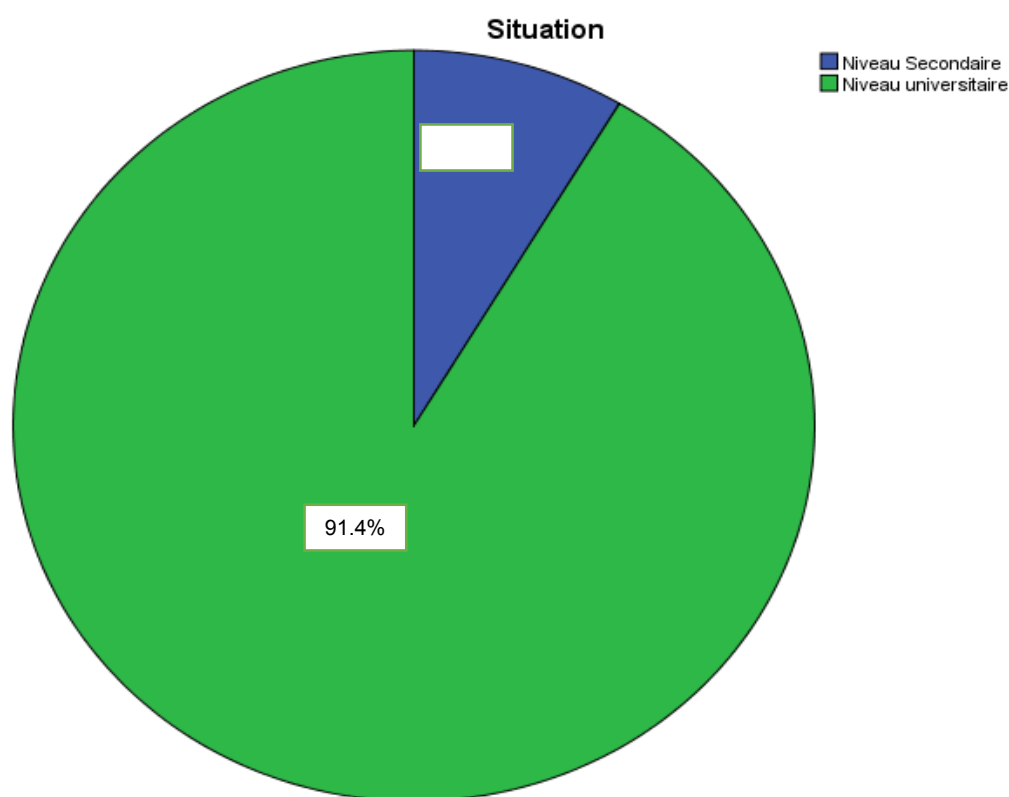
الجدول رقم 06: يمثل المستوى التعليمي .

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
ثانوي	3	8.6%
جامعي	32	91.4%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

التفسير: من خلال الجدول 06 نجد أن البنك يعتمد في سياسة تمويله و استقطابه للمورد البشري على جلب ذوي المستوى الجامعي بنسبة 91.4 % سواء ان كانوا متحصلين على شهادة لسانس أو شهادة ماستر و هذا ما يبين بأنهم الفئة الغالبة و هذا نظرا لآفاقها الواسعة و قدرتها على صنع الفارق , أما النسبة المتبقية فهي لأصحاب المستوى الثانوي.

الشكل 04 : المستوى التعليمي .



المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

• الخبرة المهنية

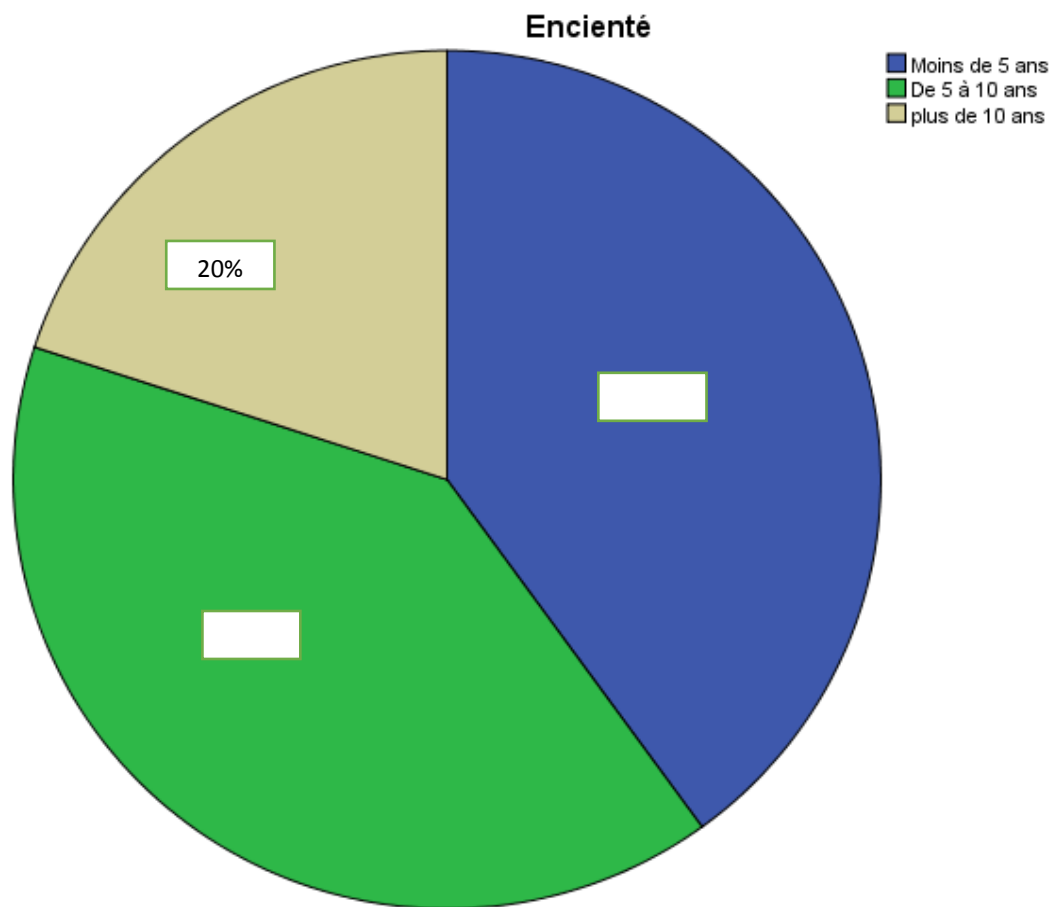
الجدول رقم 07: يمثل الخبرة المهنية .

الخبرة المهنية	العدد	النسبة
اقل من 5 سنوات	14	40%
من 5 الى 10 سنوات	14	40%
أكثر من 10 سنوات	7	20%
مجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

التفسير: من الجدول رقم 07 نجد أنه يوجد فئتين اقل من 5 سنوات و فئة من 5 الى 10 سنوات بنسبة 40% ثم تليها فئة التي تضم و فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 20% وهذا ما يوضح أن بنك التنمية المحلية يعتمد في تمويله على أناس ذوي خبرة و متمرسين في عملهم .

الشكل 05 : توزيع الخبرة المهنية حسب العينة للأفراد .



المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

• حجم المؤسسة:

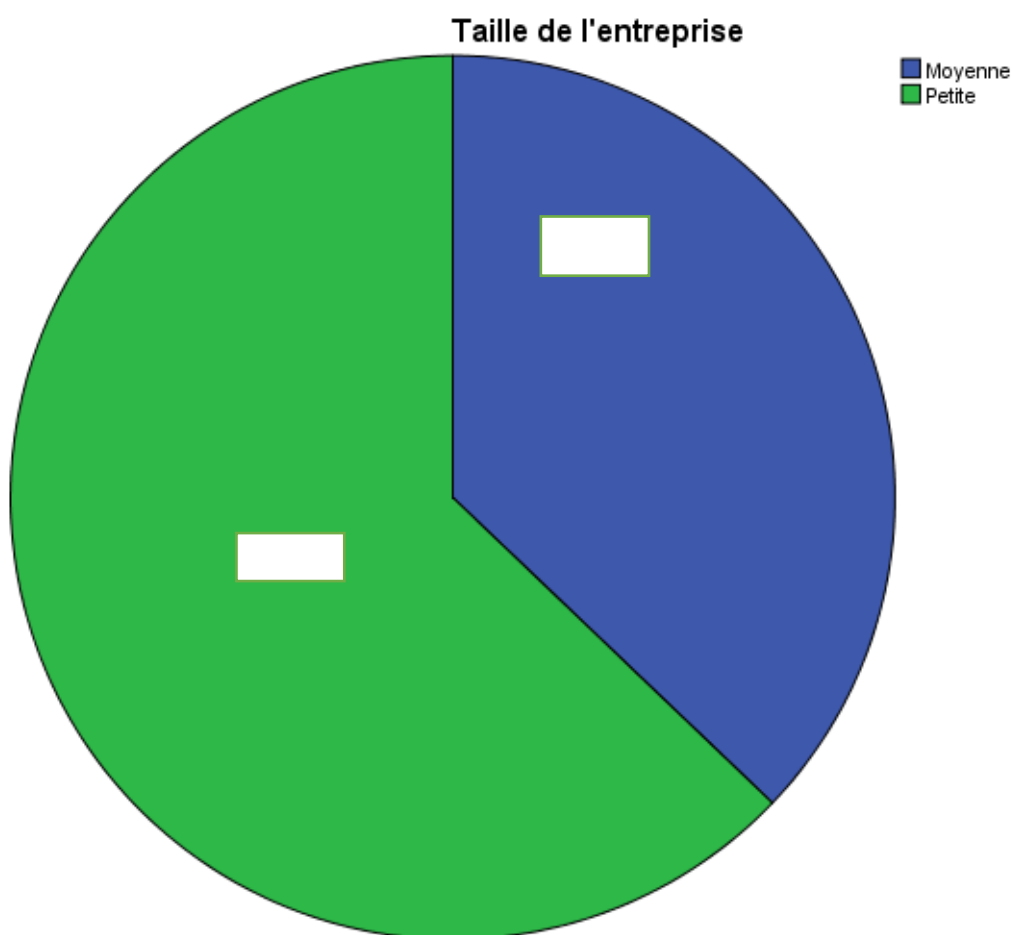
الجدول رقم 08 : يمثل حجم المؤسسة.

النسبة	العدد	حجم المؤسسة
37.1%	13	متوسطة
62.9%	22	صغيرة
100%	35	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

التفسير: من الجدول رقم 08 نجد أنه يوجد فئتين يمولهم بنك التنمية المحلية المؤسسات الصغيرة المتوسطة بنسبة 37.1% ثم تليها فئة التي تضم فئة أقل المؤسسات الصغيرة بـ 62.9% .

الشكل 06 : توزيع حجم المؤسسة .



المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

• نوعية النشاط

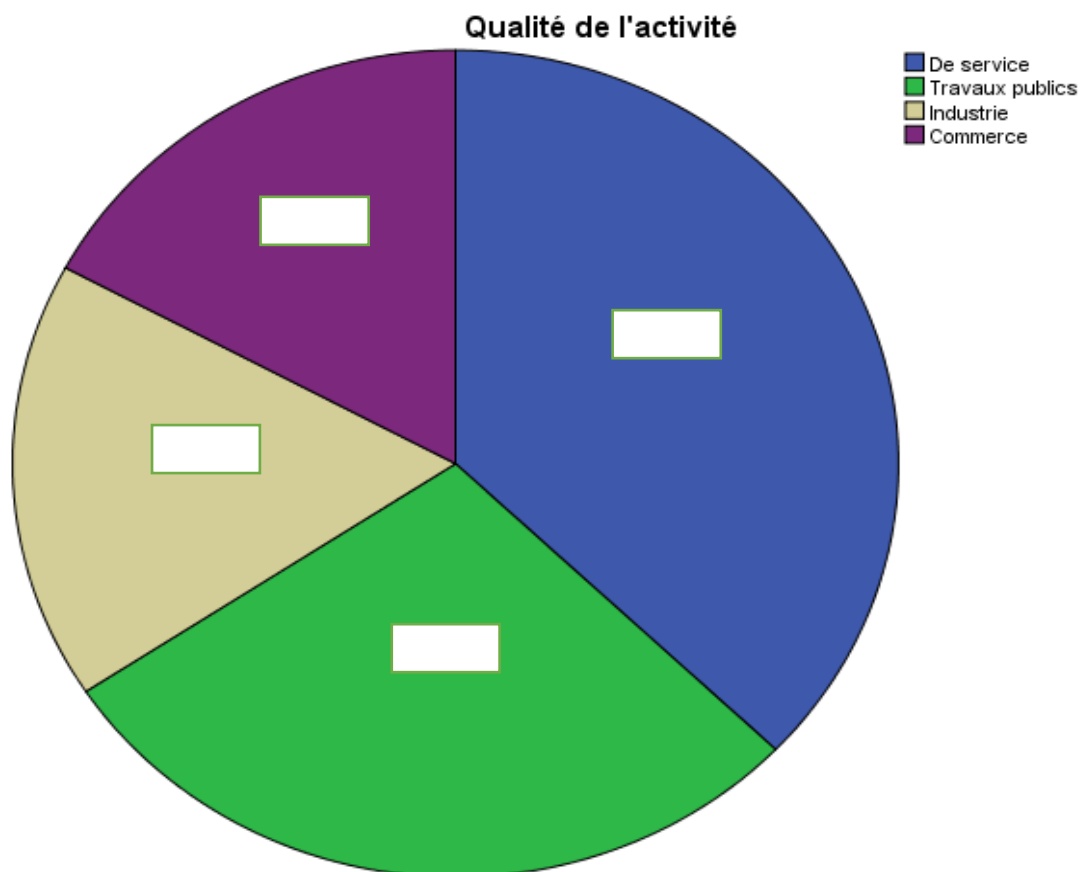
الجدول رقم 09 : يمثل نوعية النشاط.

نوعية النشاط	العدد	النسبة
خدماتي	13	%37.1
بناء و أشغال عمومية	10	%28.6
صناعة	6	%17.1
تجارة	6	%17.1
المجموع	35	%100

المصدر :من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

التفسير: من الجدول رقم 09 نجد أنه يوجد أربع فئات من حيث نوعية النشاط خدماتي، بناء و أشغال عمومية، صناعة و تجارة وهذا ما يوضح أن بنك التنمية المحلية يعتمد في تمويله على التنوع.

الشكل 07 : توزيع نوعية النشاط.



المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

• حجم التمويل المقدم.

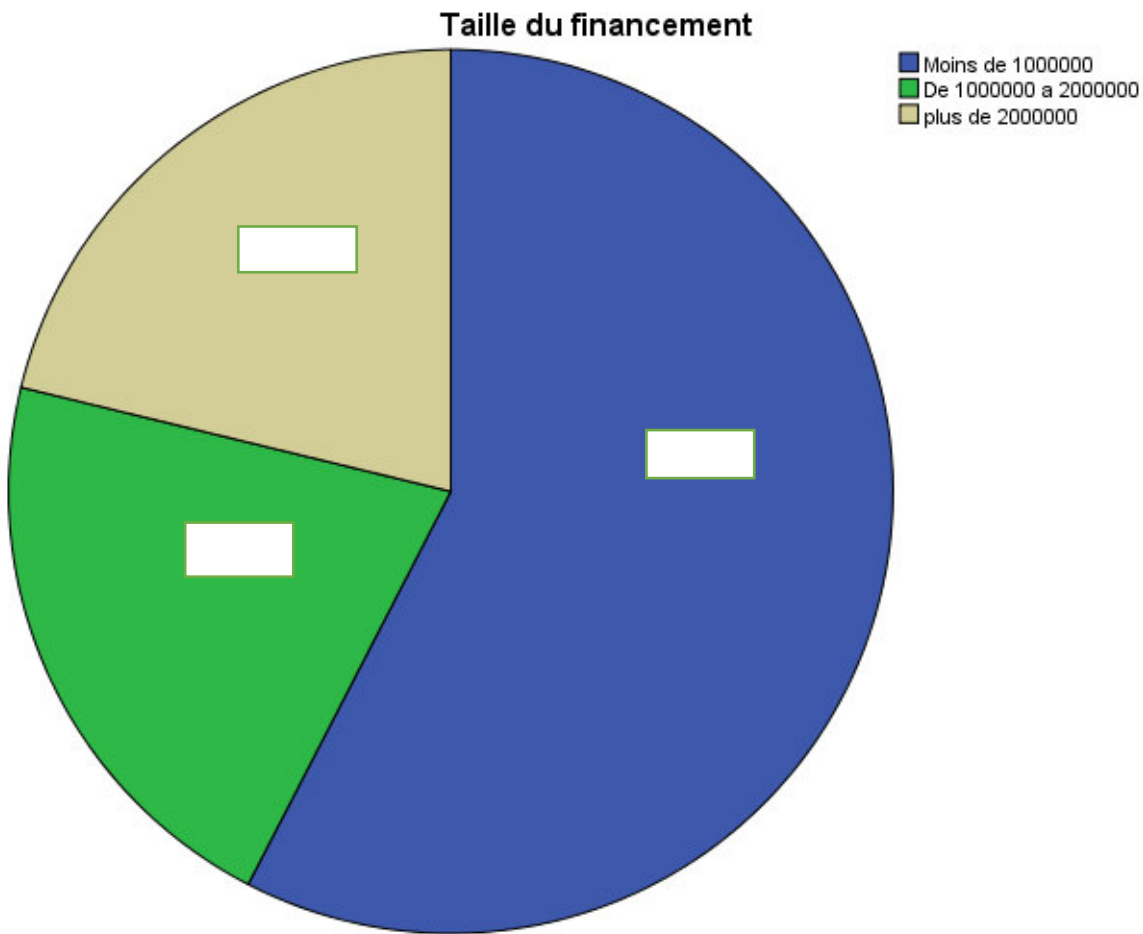
الجدول رقم 10 : يمثل حجم التمويل المقدم.

النسبة	العدد	حجم التمويل المقدم
54.3%	19	أقل من 1000000 دج
22.8%	8	ما بين 1000000 دج و 2000000 دج
22.8%	8	أكثر من 2000000 دج
100%	35	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

التفسير: من الجدول رقم 10 نجد أنه يوجد 3 فئات من حجم التمويل المقدم حيث الفئة الأولى أقل من 1000000 دج بنسبة 54.3% و الفئة الثانية ما بين 1000000 دج و 2000000 دج بنسبة 22.8% أما الثالثة أكثر من 2000000 دج بنسبة 22.8%.

الشكل 8 : توزيع يمثل حجم التمويل المقدم.



المصدر : من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

المطلب الرابع : نتائج الاحصاء الوصفي و اختبار الفرضيات .

➤ نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة و المستقلة:

جدول رقم 11 : معايير تحديد الاتجاه .

الرأي	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.80
غير موافق	من 1.81 إلى 2.60
محايد	من 2.61 إلى 3.40
موافق	من 3.41 إلى 4.20
موافق بشدة	من 4.21 إلى 5

المصدر : من اعداد الطالبين باعتماد على نتائج spss

➤ تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمحور الأول المتعلقة بالملموسية:

تم الاسترشاد بنتائج الإحصاء الوصفي .والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 12 : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول المتعلقة بالملموسية .

رقم	البعد أول " الملموسية"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه العام
1	المؤسسة تتوفر على معدات تساير العصر والتكنولوجيا الحديثة.	3.94	0.684	3	موافقة
2	المظهر العام للمؤسسة يتلاءم مع طبيعة الخدمة المقدمة.	3.89	0.676	4	موافقة
3	تصميم المؤسسة منظم ويتضمن فضاءات لخدمة العملاء.	4.17	0.707	1	موافقة
4	مظهر الموظفين لائق ومرتب.	3.94	0.802	2	موافقة
-	المستوى الكلي للمحور الأول	3.8957	0.48105	-	موافقة

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

- يوضح الجدول 12 أعلاه المتعلق ببعد الملموسية أن المتوسط العام لفقرات المتغير بلغ (3.8957) بانحراف معياري قدره (0.48105) بمستوى إنحراف موافقة ، وقد إحتلت الفقرة رقم 3: تصميم المؤسسة منظم ويتضمن فضاءات لخدمة العملاء. المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.17 و إنحراف معياري بلغ 0.707، لتحل المرتبة الثانية الفقرة :المؤسسة تتوافر على معدات تساير العصر والتكنولوجيا الحديثة. بمتوسط حسابي الذي قدر ب 3.94 والإنحراف المعياري الذي بلغ 0.684، في حين جاءت الفقرة رقم 2 في المرتبة الأخيرة: المظهر العام للمؤسسة يتلاءم مع طبيعة الخدمة المقدمة. بالمتوسط الحسابي الذي بلغ 3.89 بإنحراف معياري 0.676 .

التفسير :

يظهر هذا الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المتغير جاءت بدرجة الموافقة مما يدل على وجود إتفاق حول معظم جوانب إجابات متمثلة في بعد الملموسية .

➤ تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمحور الاعتمادية :

الجدول 13 النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني المتعلقة بمحور الاعتمادية.

الرقم	البعد الثاني الاعتمادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	الاتجاه العام
1	تلتزم المؤسسة بتنفيذ الأعمال في الأوقات المحددة	4.06	0.802	1	موافقة
2	يتم تقديم الخدمات في المواعيد المتفق عليها	3.71	0.893	3	موافقة
3	تهتم المؤسسة بمشاكل العملاء من خلال الرد على استفساراتهم	3.97	0.891	2	موافقة
4	تزود المؤسسة العملاء بجميع المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة	3.40	0.976	4	موافقة
-	المستوى الكلي للمحور الثاني	3.7857	0.56276	-	موافقة

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

- نلاحظ من خلال الجدول 13 أنه جاءت فقرات هذا المحور بدرجة الموافقة ، وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.40-4.06) حيث جاءت الفقرة " تلتزم المؤسسة بتنفيذ الأعمال في الأوقات المحددة . " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.06) باتجاه العام موافق ، بينما جاء في المرتبة الأخيرة فقرة " تزود المؤسسة العملاء بجميع المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة." بمتوسط حسابي بلغ (3.40) (باتجاه العام موافق.

التفسير:

يظهر هذا الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المتغير جاءت بدرجة الموافقة مما يدل على وجود إتفاق حول معظم جوانب إجابات متمثلة في بعد الاعتمادية .

➤ تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمحور الإستجابة:

الجدول 14: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثالث المتعلقة بالإستجابة

الرقم	البعد الثالث " الإستجابة "	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه العام
1	تتميز المؤسسة بسرعة تقديم الخدمة .	3.74	0.611	5	موافقة
2	الموظفون في المؤسسة لا يلبون الطلبات عندما يكونون تحت الضغط	3.97	0.707	3	موافقة
3	الموظفون في المؤسسة مستعدون دائما للمساعدة	4.11	1.022	2	موافقة
4	الموظفون يردون على الاستفسارات بشكل فوري وسريع .	4.17	0.891	1	موافقة
5	الموظفون يتميزون بالمرونة في تقديم الخدمة لتلبية رغبات الزبون	3.80	0.797	4	موافقة
-	المستوى الكلي للمحور	3.9600	0.50828	-	موافقة

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق رقم 14 ان نتائج التحليل الوصفي لفقرات هذا المحور تشير إلى إتجاه عام واحد و هو الموافقة حيث جاءت الفقرة " الموظفون يردون على الاستفسارات بشكل فوري وسريع . " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.17) باتجاه العام موافق ، و بانحراف بلغ (0.891) ، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة

الفقرة " تتميز المؤسسة بسرعة تقديم الخدمة." بمتوسط حسابي (3.74) باتجاه العام موافق و بانحراف بلغ (0.611).

التفسير:

يظهر هذا الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المتغير جاءت بدرجة الموافقة مما يدل على وجود إتفاق حول معظم جوانب إجابات متمثلة في بعد الاستجابة .

➤ تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمحور واقع التمويل المصرفي:

الجدول 15: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الرابع المتعلقة بواقع التمويل المصرفي.

الرقم	البعد الرابع واقع التمويل المصرفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه العام
1	ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة و المتوسطة	3.60	0.695	6	موافقة
2	قدرة هذه المشاريع على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل.	3.89	0.867	4	موافقة
3	تمويل البنوك لصالح المشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث يوجد بينهما روابط ومصالح مشتركة .	3.89	0.631	5	موافقة
4	ارتفاع درجة المخاطرة بعد دراسة جدوى المشروع.	3.97	1.043	3	الموافقة
5	يتم تقديم الدعم للمشاريع من خلال التمويل و المرافقة .	4.06	0.802	1	الموافقة
6	تعدد القروض التي يمنح البنك مزايا وفوائد كثيرة	4.03	0.707	2	موافقة
-	المستوى الكلي للمحور	3.9048	0.98100	-	موافقة

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول 15 أن متوسطات الحسابية لهذا المحور ، بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت ما بين (3.89 و4.06) بحيث نلاحظ أن الفقرة " يتم تقديم الدعم للمشاريع من خلال التمويل و المرافقة . " في المرتبة الأولى معبرة على اتجاه الموافقة ، وبمتوسط حسابي بلغ (4.06) بانحراف معياري (0.802) ، لتأتي الفقرة " ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة و المتوسطة " في المرتبة الأخيرة معبرة على اتجاه الموافقة و بمتوسط حسابي بلغ (3.60) و انحراف معياري (0.695) ، في حين نلاحظ العينة قصد الدراسة أبدت تحفظها باتجاه الموافقة في باقي الفقرات.

التفسير :

يظهر هذا الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المتغير جاءت بدرجة الموافقة مما يدل على وجود إتفاق حول معظم جوانب إجابات متمثلة في بعد واقع التمويل المصرفي.

➤ تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمحور النشاط المقاولاتي:

الجدول 16 : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الرابع المتعلقة بالنشاط المقاولاتي.

الرقم	البعد الرابع النشاط المقاولاتي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه العام
1	هناك علاقة إيجابية بين النشاط المقاولاتي و تنمية الإقتصاد العام .	4.09	0.658	1	موافقة
2	تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية.	3.80	0.677	5	موافقة
3	إسهامات البرامج الداعمة و الإجراءات المقدمة من طرف الدولة في إطار ترقية المقاولاتية .	4.00	0.840	2	موافقة
4	المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل .	3.89	0.796	4	الموافقة
5	المرافقة المقاولاتية آلية من الآليات لترقية هذه	3.77	0.646	6	الموافقة

	المؤسسات .				
6	مرحلة المتابعة الموجهة للمقاوم تساعده على اتخاذ القرار الصحيح .	3.97	0.707	3	موافقة
-	المستوى الكلي للمحور	3.2768	0.98100	-	موافقة

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول 16 أن متوسطات الحسابية لهذا المحور ، بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت ما بين (3.77 و 4.09) بحيث نلاحظ أن الفقرة " هناك علاقة إيجابية بين النشاط المقاولاتي و تنمية الإقتصاد العام " في المرتبة الأولى معبرة على اتجاه الموافقة ، وبمتوسط حسابي بلغ (4.09) بانحراف معياري (0.658) ، لتأتي الفقرة " المرافقة المقاولاتية آلية من الآليات لترقية هذه المؤسسات. " في المرتبة الأخيرة معبرة على اتجاه الموافقة و بمتوسط حسابي بلغ (3.77) و انحراف معياري (0.646) ، في حين نلاحظ العينة قصد الدراسة أبدت تحفظها نوعا ما عن رأيها باتجاه الموافقة في باقي الفقرات.

التفسير:

يظهر هذا الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المتغير جاءت بدرجة الموافقة مما يدل على وجود إتفاق حول معظم جوانب إجابات متمثلة في بعد النشاط المقاولاتي .

➤ تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات :

للإجابة على فرضيات الدراسة والكشف عن صحتها أو نفيها وقبل ذلك وجب التأكد أولاً من أن بيانات أداة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي بتطبيق اختبار التوزيع الطبيعي سمرنوف - كولمنجروف.

الجدول 17: اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	Ddl	Signification
Axe1	,251	35	,000	,863	35	,000
Axe2	,248	35	,000	,835	35	,000
Axe3	,282	35	,000	,855	35	,000
Axe4	,193	35	,002	,912	35	,008
Axe5	,270	35	,000	,887	35	,002
a. Correction de signification de Lilliefors						

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول 17 أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمحاور الدراسة جميعها أصغر من (0.05) وهو ما يشير إلى أن بيانات أداة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي لما يسمح بمتابعة تحليل فرضيات الدراسة وفقاً للأدوات الإحصائية للاختبارات لا المعلمية. وسنقوم باختبار تحليل الانحدار البسيط لأثر الجهاز المصرفي على النشاط المقولاتي.

اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للجهاز المصرفي على النشاط المقولاتي.

H0 : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للجهاز المصرفي على النشاط المقولاتي.

H1 : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للجهاز المصرفي على النشاط المقولاتي.

الجدول 18 : نتائج اختبار معامل الانحدار متعدد لتأثير أبعاد الجهاز المصرفي على النشاط المقولاتي .

Variables introduites/supprimées ^a			
Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	Axe4		Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire $\leq ,050$, Probabilité de F pour éliminer $\geq ,100$).
a. Variable dépendante : Axe5			

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

هذا الجدول يبين أنه تم استبعاد المحاور : (الملموسية ، الاعتمادية و الاستجابة) . و أن محور واقع التمويل المصرفي هو ضمن هذه الدراسة .

الجدول 19: يبين مغنوية الانحدار.

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,248	1	,248	4,917	,034 ^b
	Résidu	1,662	33	,050		
	Total	1,910	34			
a. Variable dépendante : Axe5						
b. Valeurs prédites : (constantes), Axe4						

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

التعليق: هذا الجدول يبين مغنوية الانحدار لان F ذات دلالة إحصائية أي جودة نموذج الانحدار .

الجدول 20 :التأثير الجوهري للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficient s standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,096	,373		8,296	,000
	Axe4	,211	,095	,360	2,218	,034
a. Variable dépendante : Axe5						

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

التعليق:

أما هذا الجدول 20 يبين لنا التأثير الجوهري للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع .بمعنى اخر يبين لنا أي من المتغيرات المستقلة ذات تأثير جوهري على المتغير التابع .حيث يظهر لنا في هذا الجدول أن واقع التمويل المصرفي دال احصائيا و هي أصغر من 0.05 . و أن المتغيرات الغير مذكورة فهي ليس لها أي تأثير جوهري على المتغير التابع النشاط المقاولاتي .

✓ نترجم هذا الجدول (نأخذ منها النتائج التالية) و هي :

نموذج الانحدار للنشاط المقاولاتي على واقع التمويل المصرفي.

النشاط المقاولاتي = 0.211 X واقع التمويل المصرفي + 3.096.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة "ف" (5.837) وهي دالة احصائيا ، و هذا يؤكد وجود دلالة احصائية لتأثير المتغير المستقل (الجهاز المصرفي) على متغير التابع (النشاط المقاولاتي)

التفسير : أي عندما بلغت قيمة "ت" المحسوبة 4.917 وهي دالة احصائيا ، وما تشير اليه قيمة المعامل "B" التي تعني أن التغيير في قيمة واقع التمويل المصرفي بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (0.211) في النشاط المقاولاتي ، و هذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد "R-deux" المقدّر ب(0.130) من

التباين في المتغير التابع ، أي أن (13%) من المتغيرات الحاصلة على مستوى النشاط المقاولاتي سببها تغييرات على مستوى واقع التمويل المصرفي ، مقابل دلالة قيمة "ت" لباقي العوامل الأخرى بمستوى دلالة قدره (0.000) ، وهو ما يؤكد بأن هنالك عوامل أخرى تؤثر على النشاط المقاولاتي .

وعليه يمكن القول أن : يوجد تأثير دال إحصائيا للواقع التمويل المصرفي على النشاط المقاولاتي .

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة و النشاط المقاولاتي لدى المقاولين المقترضين من بنك التنمية المحلية سعيدة .

H0 : لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة و النشاط المقاولاتي لدى المقاولين المقترضين من بنك التنمية المحلية سعيدة .

H1 : توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة و النشاط المقاولاتي لدى المقاولين المقترضين من بنك التنمية المحلية سعيدة .

- معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات (Spearman):

بعد التأكد من أن بيانات أداة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي ننتقل إلى اختبار الفرضيات وذلك للكشف عن نوعية العلاقة ودرجة الارتباط بين المتغيرين، وسنستعمل في ذلك معامل الارتباط Spearman.

الجدول رقم 21: يوضح علاقة الارتباط بين الاستجابة و النشاط المقاولاتي .

Corrélations				
			Axe5	Axe3
Rho de Spearman	Axe5	Coefficient de corrélation	1,000	,335*
		Sig. (bilatérale)	.	,049
		N	35	35
	Axe3	Coefficient de corrélation	,335*	1,000
		Sig. (bilatérale)	,049	.
		N	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

نتائج لإختبار : يتضح من الجدول 21 أنه توجد علاقة ارتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 أو 0.05 بين الاستجابة و النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين من بنك التنمية المحلية سعيدة

التفسير : حيث كان معامل ارتباط يساوي 0.335 و هو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 و هذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية تبين أنه كلما زادت عملية الاستجابة تزداد النشاط المقولاتي و كلما إنخفضت الأولى تنخفض الثانية و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرض البديل .

 **الفرضية الفرعية الثانية :** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم المؤسسة.

H0 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم المؤسسة.

H1 : يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم المؤسسة.

جدول رقم 22: يبين كيفية اختبار الفرضية الثانية بإختبار Mann-Whitney

Rangs				
	Taille de l'entreprise	N	Rang moyen	Somme des rangs
Axe5	Moyenne	13	19,15	249,00
	Petite	22	17,32	381,00
	Total	35		

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

Test ^a	
	Axe5
U de Mann-Whitney	128,000
W de Wilcoxon	381,000
Z	-,537
Signification asymptotique (bilatérale)	,592
Signification exacte [2*(signification unilatérale)]	,625 ^b
a. Critère de regroupement : Taille de l'entreprise	
b. Non corrigé pour les ex aequo.	

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

نتائج لإختبار : يتضح من الجدول 22 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم المؤسسة.

التفسير : حيث كان معامل ارتباط يساوي 0.217 و هو غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 و هذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط طردية تبين أنه كلما زادت عملية الاعتمادية يزداد النشاط المقولاتي و كلما إنخفضت الأولى تنخفض الثانية و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرض البديل .

➤ **الفرضية الفرعية الثالثة :** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم التمويل المتحصل عليه.

H0 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم التمويل المتحصل عليه.

H1 : يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم التمويل المتحصل عليه.

جدول رقم 23: يبين كيفية اختبار الفرضية الثالثة باختبار Kruskal-Wallis

Rangs			
	Taille du financement	N	Rang moyen
Axe5	Moins de 1000000	19	17,16
	De 1000000 a 2000000	9	21,11
	plus de 2000000	7	16,29
	Total	35	

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

Test ^{a,b}	
	Axe5
Khi-deux	1,267
ddl	2
Signification asymptotique	,531
a. Test de Kruskal Wallis	
b. Critère de regroupement : Taille du financement	

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية - مخرجات برنامج SPSS

التعليق : نلاحظ من خلال هذا الجدول قيمة المتوسط الرتب حجم التمويل المتحصل عليه لأقل من 1000000 يقدر ب 17.16 وهو قريب جدا من متوسط رتب حجم التمويل المتحصل عليه أكثر من 200000 المقدر ب 16.29 وكذا حجم التمويل المتحصل عليه ما بين 1000000 دج و 2000000 المقدر ب 21.11.

التفسير : هذا يعني أن حجم التمويل المتحصل متقاربة وما يؤكد ذلك هي قيمة ك2 المقدر ب 1.267 وهي غير دالة بمستوى دلالة قدره 0.531 وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التمويل المتحصل عليه. و بالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم التمويل المتحصل عليه.

ملخص الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الجانب النظري على الدراسة الميدانية , فقد اعتمدنا على الاستبيان كوسيلة للحصول على المعلومات ,حيث قمنا بتوزيعها على المقاولين المقترضين من بنك التنمية المحلية بولاية سعيدة و استرجاعها ، وبعد تحليل النتائج المتحصل عليها و تفسيرها و اختبار الفرضيات توصلنا إلى صحة الفرضيات المنطلق منها حيث أثبتت الدراسة أن هناك تأثير لواقع التمويل المصرفي على المقولة حيث أن (13%) من المتغيرات الحاصلة على مستوى النشاط المقاولاتي سببها تغييرات على مستوى واقع التمويل المصرفي ، مقابل دلالة لباقي العوامل الأخرى بمستوى دلالة قدره (0.000) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الي تنص على " هناك تأثير لواقع التمويل المصرفي على النشاط المقاولاتي " .



الخاتمة العامة



لقد أصبح الجهاز المصرفي ذات أهمية بالغة في يومنا هذا ،بالنظر إلى كونه أحد ركائز التحول إلى إقتصاد السوق ،حيث عملت الدولة على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال جملة من برامج و سياسات و الهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع ، غير أن هذا التوجه لا زال يلقي العديد من العقبات التي تجعل المناخ الإستثماري أقل تحفيزا و تشجيعا لظهور و تطور فئة من المقاولين لهدف تطور المقاولاتية مما يعود بالنفع على التنمية الإقتصادية الوطنية .تعيش البنوك في يومنا هذا في بيئة شديدة التطور و الديناميكية مما فرض عليها ضرورة التأقلم والمواكبة معه إذا كانت تريد الحفاظ على استمراريته.

ومن خلال الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا إلى أن التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي الجزائري قد ساهمت بشكل فعال في تفعيل نشاط البنوك في عمليات التمويل فللجهاز المصرفي دور هام في تمويل قطاع المقاولاتية سواء في بعث مؤسسات جديدة أو دعم مؤسسات قائمة بالفعل من خلال منح القروض المختلفة بعد القيام بالدراسات و التحليلات اللازمة ، و منه فإن البنوك تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تمويلها للقطاع المقاولاتي .

نتائج الدراسة :

✚ بعد التطرق لجميع نقاط البحث و كإجابة على الإشكالية التي سبق طرحها توصلنا النتائج التالية :

✓ اختبار صحة الفرضية الرئيسية : أثبتت الدراسة أن هناك تأثير لواقع التمويل المصرفي على المقولة حيث أن (13%) من المتغيرات الحاصلة على مستوى النشاط المقاولاتي سببها تغييرات على مستوى واقع التمويل المصرفي ، مقابل دلالة لباقي العوامل الأخرى بمستوى دلالة قدره (0.005) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الي تنص على " هناك تأثير لواقع التمويل المصرفي على النشاط المقاولاتي " .

✓ اختبار صحة الفرضية الأولى : أثبتت الدراسة أنه توجد علاقة ارتباطيه بين الاستجابة و النشاط المقاولاتي حيث كان معامل ارتباط يساوي 0.335 و هو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 و هذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية تبين أنه كلما زادت عملية الاستجابة تزداد النشاط المقاولاتي هذا ما يؤكد قبول الفرضية التي نصت على " توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة و النشاط المقاولاتي لدى المقاولين المقترضين لدى بنك التنمية المحلية .

- ✓ اختبار صحة الفرضية الثانية : أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق بين النشاط المقاولاتي تعزى لمتغير حجم المؤسسة ، وهذا ما يؤدي لرفض الفرضية التي نصت على " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النشاط المقاولاتي تعزى لمتغير حجم المؤسسة .
- ✓ الفرضية الفرعية الثالثة : أثبتت الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاط المقاولاتي لدى المقاولين المقترضين بنك التنمية المحلية سعيدة تعزى لمتغير حجم التمويل المتحصل عليه.
- ✓ يعتبر البنك التجاري من أهم مكونات الجهاز المصرفي ولقد كان تطوره نتيجة الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إن تطور هذه البنوك أدى إلى تسهيل عمليات التمويل.
- ✓ من الوظائف التي تقوم بها البنوك هو تمويل المقاولاتية نتيجة لموقع هذا القطاع الاقتصادي المهم فقد عاد هذا القطاع بقوة على الساحة الاقتصادية وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ هناك آليات تمويل بها البنوك النشاط المقاولاتي من خلال منح القروض المختلفة .
- ✓ إن التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي الجزائري قد ساهمت بشكل فعال في تفعيل نشاط البنوك في عمليات التمويل و هذا بتطوير خدماتها.
- ✓ بنك التنمية المحلية يقوم بتحليلات متعددة ودراسات معمقة عن شخصية المقاول ونشاطه ووضعه وهذا لتكوين الثقة المطلوبة التي تضمن إلى حد ما إنجاز المهام المطلوبة منه بأكمل وجه.
- ✓ البنك يقوم بإجراءات احتياطية كبيرة من أجل تجنب أي خطر يمكن أن يحدث أو يصدر من طرف المقترض.
- ✚ و بعد اختبار صحة الفرضيات تحصلنا على النتائج التالية :
- ✓ يوجد تأثير لواقع التمويل المصرفي على النشاط المقاولاتي .
- ✓ يوجد تأثير لبعد واحد في الجهاز المصرفي لواقع التمويل على النشاط المقاولاتي .
- ✓ لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النشاط المقاولاتي تعزى لمتغير حجم المؤسسة
- ✓ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة و النشاط المقاولاتي لدى المقاولين المقترضين لدى بنك التنمية المحلية .

توصيات الدراسة :

- ✓ العمل على تطوير الجانب التكنولوجي في المعاملات البنكية مع كافة العملاء و خاصة المقاولين
- ✓ القيام بالمرافقة المقاولاتية قبل و بعد تقديم القرض للمقاول .
- ✓ تسهيل تسليم القروض للمؤسسات الناشئة مع المرافقة المقاولاتية .
- ✓ القيام بدراسة جدوى داخلية و خارجية للمشروع .
- ✓ تعميق الدراسات لأبعاد الجهاز المصرفي التي لم تؤثر على النشاط المقاولاتي كالملموسية و الاعتمادية .



قائمة المصادر والمراجع



Références

safia, B. (2015). *Etude de la procédure de création et de financement de la Micro-Entreprise*. Tizi Ouzou.

Samira, A. (2020). *Entrepreneurial accompagnement as a mechanism to support small and medium enterprises*. Batna.

- الجودي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي .
- الصمد. (2020). *المراقبة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر* . باتنة.
- الفتاح, ر. ص. (2006). *التمويل المصرفي للمشروعات*. القاهرة.
- القرويني, ش. (2011). *محاضرات في اقتصاد البنوك*. الجزائر.
- آمال, ج. (2011). *التقنيات البنكية في منح القروض*. البويرة.
- آمنة, م. (2015). *دور الوساطة المالية في تمويل البنوك التجارية* . بسكرة.
- بوبريت, ث. (2018). *دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري .. بومرداس*.
- بوراس, ا. (2008). *تمويل المنشآت الاقتصادية* . عنابة.
- جيمة, ع. ب. (2010). *دور هيئات المراقبة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . بشار.
- حميدي, ي. (2008). *مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة* . الجزائر.
- خرشي. (2020). *المقاولاتية البحث عن فكرة و إنشاء المؤسسة* .
- دوابه, ا. م. (2006). *شكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* . جامعة الشلف.
- رشيد, ي. (2012). *صيص التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . مستغانم.
- ساحة, ع. ب. (2019). *النظام المصرفي الجزائري* . جامعة غرداية.
- سحنون, م. (2003). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. قسنطينة.
- سعيدات, ا. (2013). *دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية* . ورقلة.
- طرابلسي, ع. ا. (2015). *خطاب الضمان البنكي* . ورقلة.
- طيور, ب. (2019). *دور هيئات الدعم و المراقبة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر* . أم البواقي.
- طيور, ب. (2019). *دور هيئات الدعم و المراقبة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر* . ام البواقي.
- عفاف, ع. (2016). *دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية* . بسكرة.
- قوحيل. (2017). *المقاولاتية* . ورقلة.
- قويق, ن. (2006). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . جامعة الجزائر.
- لويظة, ف. (2021). *هيئات المراقبة المقاولاتية واستراتيجياتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* . باتنة.
- ليلي, ع. ا. (2008). *تجارب دولية في تمويل مؤسسات صغيرة و متوسطة* . سكيكدة.

- مالحة, ل. (2015). دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. تيزي وزو.
- محمد, ب. (2011). تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. سطيف.
- مروى, ب. (2019). دور الإبداع في تحقيق امليزة التنافسية في البنوك التجارية. سعيدة.
- مظهر, س. (2003). تمويل المشروعات صغيرة الحجم. سوريا.
- مهني. (2013). المرافقة المقاولاتية. الجزائر.
- نسيمة, ب. (2021). تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر. أدرار.
- نعام. (2019). دور المقاولاتية في تحقيق اداء المنظمة. الوادي.
- نورالدين, ن. (2009). دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الجزائر.



قائمة الملاحق



جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

استبيان موجه إلى المقاولين المقترضين من طرف بنك التنمية المحلية سعيدة .

تحية طيبة وبعد.

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر تخصص ادارة بنكية ، نقوم بإجراء دراسة حول: " دور الجهاز المصرفي في تمويل المقاولاتية دراسة حالة بنك التنمية المحلية سعيدة " ، و قد تم اختياركم ضمن العينة المشاركة في هذه الدراسة .

يسرنا أن نطلب من سيادتكم المحترمة التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان المرفق بكل موضوعية, علما أن آرائكم و اقتراحاتكم ستساهم في تحقيق أهداف الدراسة وستستخدم لأغراض البحث العلمي شاكرين لكم حسن تعاونكم .

ولكم منا أسمى عبارات التقدير

والاحترام.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

السن:

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30-50 سنة

☐ أكثر من 50 سنة

المستوى الدراسي

☐ ثانوي ☐ جامعي

الحالة الاجتماعية:

☐ متزوج ☐ أعزب

مدة التعامل مع المؤسسة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات
☐ أكثر من 10 سنوات

حجم المؤسسة :

☐ متوسطة ☐ صغيرة

تمويل احتياجات العينة :

☐ عند بدء النشاط ☐ توسعي
☐ تشغيلي

نوعية نشاط المؤسسة :

☐ خدمات ☐ بناء و أشغال عمومية
☐ صناعة ☐ تجارة

حجم التمويل المتحصل عليه

☐ أقل من 1000000 دج
☐ ما بين 1000000 دج و 2000000 دج
☐ أكثر من 2000000 دج

مدة التعامل مع المؤسسة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات
☐ أكثر من 10 سنوات

الجزء الثاني : متغيرات الدراسة

الرقم	العبارات .	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	المحور الأول: الملموسية					
1	المؤسسة تتوفر على معدات تساير العصر والتكنولوجيا الحديثة					
2	المظهر العام للمؤسسة يتلاءم مع طبيعة الخدمة المقدمة					
3	تصميم المؤسسة منظم ويتضمن فضاءات لخدمة العملاء					
4	مظهر الموظفين لائق ومرتب					
	المحور الثاني: الاعتمادية					
5	تلتزم المؤسسة بتنفيذ الأعمال في الأوقات المحددة					
6	يتم تقديم الخدمات في المواعيد المتفق عليها					
7	تهتم المؤسسة بمشاكل العملاء من خلال الرد على استفساراتهم					
8	تزود المؤسسة العملاء بجميع المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة					
	المحور الثالث: الإستجابة					
9	تتميز المؤسسة بسرعة تقديم الخدمة					

					10	الموظفون في المؤسسة لا يلبون الطلبات عندما يكونون تحت الضغط
					11	الموظفون في المؤسسة مستعدون دائما للمساعدة
					12	الموظفون يردون على الاستفسارات بشكل فوري وسريع
					13	الموظفون يتميزون بالمرونة في تقديم الخدمة لتلبية رغبات الزبون
						المحور الرابع: واقع التمويل المصرفي .
					14	ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة و المتوسطة
					15	قدرة هذه المشاريع على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل.
					16	تمويل البنوك لصالح المشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث يوجد بينهما روابط ومصالح مشتركة .
					17	ارتفاع درجة المخاطرة بعد دراسة جدوى المشروع.
					18	يتم تقديم الدعم للمشاريع من خلال التمويل و المرافقة .
					19	تعدد القروض التي يمنح البنك مزايا وفوائد كثيرة
						المحور الخامس: النشاط المقاولاتي .
					20	هناك علاقة إيجابية بين النشاط المقاولاتي و تنمية الإقتصاد العام .
					21	تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر

					الأصول المالية.	
					إسهامات البرامج الداعمة و الإجراءات المقدمة من طرف الدولة في إطار ترقية المقاولاتية .	22
					المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل .	23
					المرافقة المقاولاتية آلية من الآليات لترقية هذه المؤسسات .	24
					مرحلة المتابعة الموجهة للمقاوّل تساعد على اتخاذ القرار الصحيح .	25